جامعة العقيد أحمد دراية بأدرار
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: اقتصاد بنكي ونقدي

العنـــوان:

أثر التمويل الإسلامي على التنمية المستدامة ورفاهية الأفراد

حالة الجزائر خلال (2000-2019)

إعداد الطالبة:
❖ عيسى زهرة

تحت إشراف
❖ بلوافي محمد

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
بلوافي محمد	أستاذ محاضر -أ-	مشرفاً
بكادي مسعود	أستاذ محاضر -ب-	رئيساً
مصطفاوي سفيان	أستاذ محاضر -أ-	مناقشاً

2020-2019

الإهـــداء

أهدي ثمرة عملي إلى والداي أطال الله عمرهما ورفع الرحمان قدرهما.

وإلى زوجي الذي ساندني طيلة مسيرة دراستي حفظه الله ورعاه.

إلى أساتذتي في الجامعة.

إلى أفراد عائلتي.

إلى أصدقائي في مشواري الدراسي.

إلى كل من كانت له بصمة في إنجاز هذه المذكرة.

شكر وعرفان

نحمد ونشكر الله الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العلم

والعقل، وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل ونشكره على

منه ونعمه التي لا تعد ولا تحصى.

أتوجه بخالص شكر الجزيل للأساتذة الكرماء: الأستاذ

بلوافي محمد، والأستاذة عياد ليلى، والأستاذ لحسين عبد

القادر، وذلك بفضل نصائحهم وتوجيهاتهم القيمة التي أفادوني

بها، فلهم مني كل الاحترام.

فهرس المحتويات

قـــائمة المحتويات

العنــوان	الصفحة
الإهداء	
تشكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة العامة	ذ - ز
الفصـــــل الأول الأدبيات النظرية للتمويل الاسلامي التنمية المستدامة والرفاهية	01 - 25
مقدمة	02
المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي والتنمية المستدامة والرفاهية	03
المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة ورفاهية الأفراد	03
أولا: التمويل الاسلامي وصيغه	03
1-1 تعريف البنك الإسلامي	03
1-2 مفهوم التمويل الإسلامي	03
1-3 صيغ التمويل الإسلامي	03
أ-التمويل بالقرض الحسن	03
ب- تعريف المضاربة	03
ج-التمويل بالسلم	04
د-التمويل بالتأجير	04
هـ-التمويل بالمشاركة	04
و- الاستصناع والاستصناع الموازي	04
ي-المرابحة	04
1-4 البنك الإسلامي للتنمية	05
1-5 التمويل في ذروة الحضارة الإسلامية	05
ثانيا: التنمية المستدامة مفهومها اهدافها ومبادئها	05
2-1 عناصر التنمية المستدامة	06
2-2 أهداف التنمية المستدامة.	06

2-3 -مبادئ التنمية المستدامة	07
2-4 مفهوم التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الاسلامي	08
ثالثا: مفهوم الرفاهية مكوناتها ووسائل تحقيقها.	11
3-1 مفهوم الرفاهية لغة	11
3-2 مفهوم الرفاهية في القراءن الكريم	11
3-3 مفهوم الرفاهية في استخدام الفقهاء واهل الحديث	12
3-4 مفهوم الرفاهية في السيرة	13
3-5 مكونات الرفاهية	13
3-6 أصول الرفاهية	13
3-7 وسائل تحقيق الرفاهية	14
3-8 دور الدين والدولة والفرد في الرفاهية	15
المبحث الثاني: علاقة التمويل الاسلامي بالتنمية المستدامة والرفاهية	22
1- علاقة التمويل الاسلامي والتنمية المستدامة	16
2- العلاقة بين التمويل الاسلامي والرفاهية	18
3- الخدمات الاجتماعية في المصارف الاسلامية	19
4- علاقة التمويل الإسلامي بالرفاهية وعلاقة الرفاهية بالتنمية المستدامة	20
المبحث الثالث: الدراسات السابقة وعلاقتها بموضوع الدراسة	22
المطلب الأول: الدراسات السابقة	22
المطلب الثاني: علاقة الدراسة بالدراسات السابقة ومقارنتها	24
خاتمة	25
الفصـــــــل الثاني: الدراسة التطبيقية لكل من التمويل الإسلامي وأثره على التنمية المستدامة ورفاهية الأفراد	
مقدمة	27
المبحث الأول: مشاريع التنمية المستدامة وتمويلها	28
المطلب الأول: مكانة التنمية المستدامة في الجزائر وأهم المشاريع من سنة 2000 إلى غاية 2019	28
1-تحديات التنمية المستدامة في الجزائر	28
1-1- تحديات التنمية المستدامة	28
1- 2- التحديات التي واجهت الجزائر لتجسد برامج التنمية المستدامة	29

1-2-1معدل النمو الاقتصادي	29
1-2-2 معدل البطالة	30
1-2-3 مؤشر الفقر	30
1-2-4 التلوث البيئي	32
1-2-5 معدل التضخم	33
2-أهم مشاريع والمحاور التنمية المستدامة في الجزائر	33
2-1-محتوى برنامج التنمية للفترة :2015-2019	34
2-1-1-تطوير الاقتصاد الوطني	34
2-1-2-ترقية وتحسين الخدمة العمومية	34
2-1-3-تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية	34
2-2- متطلبات تجسيد برنامج التنمية للفترة2015-2019	34
2-2-1-عصرنة المنظومة المصرفية والمالية	34
2-2-2-توسيع وعصرنة القطاع الصناعي	35
2-2-3-تطوير النشاطات الفلاحية	35
2-2-4-تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها	36
المطلب الثاني: تمويل المشاريع من طرف البنوك الاسلامية ودرجة نجاحها	37
1-تمويل المشاريع من طرف البنوك	37
1-1-تعريف بنك البركة	37
1-2-تعريف بنك السلام	37
أ-تطوّر حجم رأس المال الخاص بالنسبة للبنوك الاسلامية العاملة في الجزائر	38
ب-تطور حجم التمويلات الممنوحة والودائع.	40
2-مساهمة البنوك الاسلامية في إنجاح مشاريع التنمية المستدامة في الجزائر	41
أ-مساهمة بنك السلام في التنمية المستدامة	41
ب-مساهمة بنك البركة الجزائري في التنمية المستدامة	42
المبحث الثاني: رفاهية الفرد الجزائري	44
المطلب الأول: النمو الاقتصادي ودخل الفرد في الجزائر	44
1- النمو الاقتصادي الجزائري	41
2- دخل الفرد الجزائري	46

المطلب الثاني: مساهمة البنوك الإسلامية في رفاهية الأفراد	48
1- التمكين الاجتماعي لبنك السلام	51
2- التمكين الاجتماعي لبنك البركة الجزائري	52
3- دعم التمويل الاسلامي من طرف السلطات النقدية في الجزائر	53
4-التحديات التي تواجهها المصارف الاسلامية في الجزائر	54
المبحث الثالث: عرض وتحليل النتائج	55
المطلب الأول: النتائج المتوصل اليها	55
المطلب الثاني: علاقة النتائج بفرضيات الدراسة.	56
الخاتمة الفصل	57
الخاتمة العامة	I-II
قائمة المصادر والمراجع	54
الملخص	

قـــائمة الجداول

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
1	تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	29
2	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	30
3	مؤشرات آفاق أوضاع الفقر الكلية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	32
4	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2001-2014	34
5	تطور حجم رأس المال الخاص	38
6	أرباح مصرف السلام	39
7	أرباح مصرف السلام وبنك البركة	39
8	تطور الودائع وحجم التمويلات الممنوحة لبنك البركة فترة 2007-2019	40
9	تطور الودائع وحجم التمويلات الممنوحة لبنك السلام فترة 2011-2016	41
10	مؤشرات آفاق أوضاع الفقر الكلية (التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يذكر خلاف ذلك)	45

قـــائمة الأشكال

الرقم	العنــوان	الصفحة
1	مخطط يبين الاهداف السامية التي جاءت بها الصيرفة الاسلامية	18
2	الخدمات في المصارف الإسلامية	20
3	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	46
4	توزيع الدخل عند الافراد	47
5	توزيع الدخل عند الفرد المسلم	71
6	الدورة الاقتصادية لمتمكيث الاسلامي في حال إشراكه في التنمية المستدامة	71

المقدمة العامة

تميزت الصيرفة الإسلامية بحضور متميز و منقطع النظير منذ بدايات نشاطاتها الفعلية بداية السبعينيات من القرن الماضي، ففساد آلية سعر الفائدة في إدارة النشاط الاقتصادي المعاصر وخلقها لأزمات اقتصادية كبيرة جعل آلية الربح والخسارة بديلا إسلاميا جديدا ، سهلا وفعالا يدير النشاط الاقتصادي بكل جوانبه ، والدليل على فاعلية آليات التمويل الإسلامي أن هناك أصوات كثيرة في العالم الغربي بدأت تطالب بالحل الإسلامي في تمويل الأنشطة الاقتصادية ومن بينهم بوفيس فاسنون في إفتتاحية مجلة شالونج مخاطبا بابا الفاتيكان بضرورة احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام لتفادي ما وقع من كوارث وأزمات لأن النقود لا تلد النقود ، وكذلك كتب رولان لاسكن في صحيفة جورنال دي فيننـاس بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجالين المالي والاقتصادي لوضع حد للأزمات المتتالية التي تهز العالم من حين لآخر وكتب في مقال له(هل تأهلت وول ستريت wall street لإعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية)و كذلك الباحثة الإيطالية لوريتا نابليوني والتي وضعت كتابا إسمه إقتصاد إبن آوى و الذي أكدت فيه أن التوازن في الأسواق المالية يمكن التوصل إليه بفضل عمليات التمويل الإسلامي، فبإنهيار الأسواق المالية العالمية من خلال أزمة القروض والرهن العقاري أو ما تسمى إنهيار وول ستريت إستدعى إعادة النظر في هيكلية المصارف التقليدية الربوية التي تعتمد على سعر الفائدة كأساس للعمل، فالمستفيد الأول هو المصارف و الوسطاء الماليون بينما يقع العبء على المقترضين.

وهنا يبرز دور المصارف الإسلامية في تحقيق التوازن الإقتصادي السليم من خلال ربط التمويل بالعمل والمشاريع الإستثمارية مما يؤدي إلى تدفقات نقدية وسلعية متوازية ومتزامنة في آن واحد بدلا من بيع النقد بالنقد أو إجارته مقابل فوائد محددة أو بيع الدين بالدين وكلها محرمات. فالتمويل الإسلامي بكل صيغه يزيد قيما مضافة تحقق التوازن الحقيقي من خلال الإستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة والقضاء على البطالة وتحقيق الكفاءة والشفافية وحسن التدبير في الإدارة المالية للمؤسسات المصرفية وتوطين الثروات والاستثمار في مجالات الطاقة والإستخراج وإستصلاح الأراضي وتحلية المياه.....الخ.

ومن خلال كل ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية على الشكل التالي:

ما أثر التمويل الإسلامي على التنمية المستدامة ورفاهية الأفراد في الجزائر؟.

وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح التساؤلات التالية:

- هل ساهم التمويل الإسلامي في التنمية الحقيقية في الجزائر؟
- هل نجح التمويل الإسلامي في تحقيق أهدافه في الجزائر؟
- هل حقق التمويل الإسلامي رفاهية الأفراد؟

الفرضيات: وللإجابة على هذه الأسئلة نقوم بطرح الفرضيات التالية:

- يساهم البنك الإسلامي مساهمة بسيطة في التنمية المستدامة كونه حديث الاستثمار في الجزائر.

- قلم يصل الفرد في المجتمع الجزائري إلى الرفاهية المنشودة كون التنمية المستدامة لم تتحقق بعد. التنمية المستدامة هي وسيط لتحقيق رفاهية الأفراد.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إظهار أثر صيغ التمويل الإسلامي على التنمية المستدامة وكذا أثرها على رفاهية الأفراد.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- إبراز التجربة الرائدة للصيرفة الإسلامية بإعتبارها صناعة مالية راسخة ومتطورة على الصعيدين الدولي والإسلامي رغم قصر عمرها.
- إظهار دور عمليات التمويل الإسلامي الذي يعتمد على آلية الربح والخسارة وفق قاعدة الغنم بالغرم والخراج بالضمان في كل صيغه التمويلية: المشاركة، المضاربة، بيع السلم و الإستصناع ...الخ.
- بيان اعتماد التمويل الإسلامي على مبدأ تقليب الأموال لغرض تحقيق الربح وتحقيق منفعة الفرد والمجتمع.

دوافع اختيار الموضوع:

من بين أهم الدوافع:

- عدم بلوغ أهمية التمويل الإسلامي ذروتها في الجزائر والتخوف من إعتماده كبديل شامل للتمويل التقليدي لحد الآن.
- التمويل الإسلامي له علاقة بالتخصص وهو موضوع الساعة حيث هو في تطور مستمر.
- ميلي الكبير إلى الإصلاح داخل البنوك وإخراجها من مستنقع الربا وإضلال المتعاملين فيها.

حدود الدراسة:

ستشمل الدراسة:

- تجربة الجزائر في استقطاب البنوك الإسلامية الخارجية كبنك البركة وبنك السلام ومحاولة استحداث شبابيك أطلقوا عليها اسم الشبابيك أو النوافذ الإسلامية.
- البحث في إمكانية إنشاء بنك إسلامي تابع للدولة ليكون بوابة لاقتصاد إسلامي يداوي جراح الاقتصاد الربوي الذي كبد الصيرفة البنكية خسائر وفساد كبيرين وأحدث تخلفا كبيرا في اقتصاد الجزائر.
- وزمنيا سندرس تاريخ المصارف الأجنبية الإسلامية في الجزائر ومدى تحقيقها للتنمية في الجزائر أو اعتمادها على الربحية فقط والتفكير في مصالحها فقط.

المنهج المتبع:

انتهجت المنهج الوصفي والتحليلي بغية تقديم وصف حقيقي وتحليل لواقع الصيرفة الإسلامية بالجزائر.

صعوبات البحث:

كل العالم يعاني من انتشار وباء فيروسي خطير، فرض علينا حجرا صحيا أضحى عائقا أمام إتمام البحث بطريقة الإيمراد (IMRD) التي تعتمد على نسبة كبيرة من التطبيق في الفصل الثاني.

تقسيم العمل:

ينقسم البحث إلى فصلين، الفصل الأول يحتوي الأدبيات النظرية للتمويل الإسلامي وصيغه المتعددة وكذا مفاهيم حول التنمية المستدامة والرفاهية ثم انتقلنا لمعرفة العلاقة النظرية بينهم، وخصصنا المبحث الثالث للدراسات السابقة في الموضوع وعلاقتها ببحثنا.

أما الفصل الثاني فيتناول الدراسة التطبيقية لكل من التمويل الإسلامي وأثره على التنمية المستدامة ورفاهية الأفراد، فالمبحث الأول يخص أثر التمويل على التنمية المستدامة والمبحث الثاني أثر التمويل على رفاهية الأفراد أما المبحث الثالث فيتطرق إلى تحليل النتائج وعلاقتها بالفرضيات.

الفصـــل الأول

الأدبيات النظرية للتمويل الإسلامي، التنمية المستدامة والرفاهية.

مقدمة

تنظر المصارف الإسلامية لأهمية الربط بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ويعد أحد أهدافها المشاركة في التنمية، ففي الوقت الذي يتحرج فيه الأفراد من استثمار أموالهم بالوسائل الربوية التي تتيحها المصارف التقليدية نظرا لتمسكهم بعقيدتهم ؛ فإن المصارف الإسلامية استطاعت دفع الكثير من أصحاب الأموال المجمدة لتوظيفها في مشروعاتها التنموية المختلفة، وفي ذلك خدمة للاقتصاد الوطني ؛ خاصة تنشيط حركة التبادل التجاري ، كما ساهمت في خفض أثر الإحتكار المفروض في بعض الشركات الإستثمارية وحافظت على إستقرار القوة الشرائية للنقد، حيث تقوم قاعدة توجيه المدخرات نحو الإستثمار على تحريم الإكتناز وفرض الزكاة وتحريم الربا، وبذلك تتحقق التنمية الفعلية والرفاهية للأفراد.

وسنتناول في هذا الفصل الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في التمويل الإسلامي، التنمية المستدامة والرفاهية؛ وفي المبحث الثاني الدراسات السابقة لهذه المتغيرات؛ ثم نعرج إلى علاقتها بموضوع بحثنا.

المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي، التنمية المستدامة والرفاهية.

إن التمويل الإسلامي هو الملجأ الوحيد للإقتصاد العالمي بعد فشل التمويل التقليدي في إدارة الأزمات ولما يسعى له من تحقيق للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي؛ التنمية المستدامة ورفاهية الأفراد.

سنتطرق في هذا المطلب إلى الجانب النظري لكل متغير من هذه المتغيرات الثلاث.

أولا: التمويل الإسلامي وصيغه.

1-1 تعريف البنك الإسلامي:

"عرف الإتحاد الدولي البنوك الإسلامية في الفقرة من المادة الخامسة بأنه يقصد بالبنوك الإسلامية؛ تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الإلتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية؛ وعلى عدم التعامل بالفائدة أخدا وعطاءا، ويقصد بالمصارف أو البنوك الإسلامية كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع إلتزامها بإجتناب التعامل بالفوائد الربوية بوصفه تعاملا محرما شرعا"[1].

2-1 مفهوم التمويل الإسلامي:

"تقديم تمويل عيني أو معنوي على المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية[1].

3-1 صيغ التمويل الإسلامي:

أ- التمويل بالقرض الحسن:

"وهو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهم وبالتالي هو نظير القرض بفائدة ربوية في الإقتصاد الوضعي.

وتضاف كلمة (حسن) إلى القرض لكي يتم التفريق بينه وبين القرض بفائدة والتي تعتبر ربا، أي زيادة محرمة في الإسلام، أي عدم وجود العائد، وعلى هذا الأساس؛ البنوك الإسلامية لا تقدم القروض الحسنة إلا على نطاق ضيق لعدد محدود من العملاء"[1].

ب-تعريف المضاربة:

هي تقديم المال من طرف البنك مقابل تقديم الطرف الآخر لعمل بحيث يتم الاتفاق على كيفية اقتسام الأرباح في حين يتحمل صاحب المال الخسارة وحده. إلا إذا أثبت تقصير أو إخلال الطرف الآخر بإلتزاماته.

[1]- بن عزة إكرام، بلدغم فتحي، أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة والتنمية ومعالجة المشكلات الاقتصادية دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية؛ المجلد09/العدد:16مكرر(جانفي2019) ص 34.

ج- التمويل بالسلم:

" السلم في تعريف الفقهاء هو بيع آجل بعاجل؛ بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا إلى البائع؛ الذي يلتزم تسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، فالمؤجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة؛ والعاجل هو الثمن، وصيغة التمويل بالسلم تستعمل في تمويل القطاع الفلاحي وتمويل التجارة الخارجية من أجل دفع حصيلة الصادرات".

ح- التمويل بالتأجير:

" معناه أن يقوم شخص أو مؤسسة باستئجار أصل ثابت: عقارات، معدات أو أدوات لا يستطيع الحصول عليها أو لا يريد ذلك لأسباب معينة ويكون ذلك بطريقة أقساط محددة تدفع للمؤجر مع فرصة تملك الأصل في نهاية المدة ولكن بعقد مستقل.

ويمكن للبنك أن يستخدم هذه الصيغة في صورة الإجارة المنتهية بالتمليك، أي عندما يتجه القصد إلى نقل ملكية العين المؤجرة إلى العميل المستأجر بعد انتهاء عقد الإيجار أو أثناء سريانه"[1].

د- التمويل بالمشاركة:

" وهي اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسبة المشاركة في رأس المال، ويطبق البنك الإسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكا مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المشاريع، مع اشتراكه في إدارتها ومتابعتها.

هـ-الإستصناع والإستصناع الموازي:

" يمكن للبنك أن يستخدم الإستصناع في كل ما تدخله الصناعة؛ كالمباني والطائرات والمصانع والسفن وغيرها. ويشترط في الإستصناع أن تكون المواد والعمل من الصانع، فإن كانت المواد من المستصنع فإن العقد يأخذ صورة الإجارة. "

و- المرابحة:

" هي بيع الثمن الأول مع ربح معلوم؛ فهذا هو المعنى التي اتفقت عليه عبارات الفقهاء واختلفت ألفاظهم في التعبير عنه.

كما أن المرابحة هي إحدى صور البيوع، والبيع جائز شرعا لقوله تعالى: ﴿**وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**﴾ البقرة الآية 285؛ وهي صورة تقوم على أحد أساليب تحديد ثمن البيع الثلاثة: المزايدة، المساومة والمرابحة.

حيث يتم في المرابحة تحديد ثمن البيع للسلعة بتكلفة شراء البائع لها (الثمن+ مصروفات الشراء) إضافة إلى ربح معلوم يتفق عليه؛ ولذا تعرف المرابحة شرعا؛ بأنها بيع السلعة بثمن شرائها زائدا ربحا معلوما يتفق عليه"[2].

1- بن عزة إكرام، بلدغم فتحي، نفس المرجع السابق ص 35-36.

2- بن عزة إكرام، بلدغم فتحي، نفس المرجع السابق ص36.

1-4 البنك الإسلامي للتنمية:

في سنة 1975، تجسدت فكرة المصارف الإسلامية بتأسيس بنك دولي وهو "البنك الإسلامي للتنمية" بجدة، ويعتبر بمثابة الإنطلاقة الحقيقية لعمل المصارف الإسلامية، حيث يوفر الأموال اللازمة على أساس تقاسم الأرباح لإقامة مشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلدان الأعضاء[1]

1-5 التمويل في ذروة الحضارة الإسلامية:

لقد عمل النظام بشكل فعال خلال ذروة الحضارة الإسلامية وبعد قرون. وفقًا لأودوفيتش ، يمكن لأساليب التمويل الإسلامية (المضاربة ، المشاركة) تعبئة المخزون الكامل من الموارد النقدية للعالم الإسلامي في العصور الوسطى لتمويل الزراعة والحرف والصناعة والتجارة بعيدة المدى. تم استخدام هذه الأساليب ليس فقط من قبل المسلمين ولكن أيضًا من قبل اليهود والمسيحيين لدرجة أن القروض بفائدة وغيرها من الممارسات الربوية المفرطة لم تكن شائعة الاستخدام. وفقًا لغويتين، تم العثور على جريمة ضد القانون اليهودي والمسيحي والإسلامي مرة واحدة فقط في نص الحكم في وثائق جينيزا على الرغم من حقيقة أن عددًا لا يصدق من وثائق صفقة جنيزة مع الائتمان. كما خلص شاتزميلر إلى أن رأس المال التمويلي تم تطويره خلال الفترة المبكرة من قبل عدد كبير من أصحاب الأموال وصناديق المعادن النفيسة دون فرض حظر على الربا، والربا يعيقه بأي شكل من الأشكال[2].

ثانيا: التنمية المستدامة مفهومها؛ أهدافها ومبادئها.

" وضعت العديد من التعريفات للتنمية المستدامة ولقد اكتسبت مصطلح التنمية المستدامة اهتماما كبيرا بعد ظهور تقرير" مستقبلنا المشترك" فعرفت التنمية المستدامة في تقرير بروندتلاند على أنها: التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

أما في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 فقد عرفت التنمية المستدامة بأنها: ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.

وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئة والسياسة والاقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة، وتدعم مفهوم الاستدامة أكثر فأكثر حول موضوع تنمية الموارد البشرية"[3].

---

[1] - Imane KARICH, Le système financier islamique : de la religion à la banque, Larcier, Bruxelles, 2002, p :80.

[2] - https://www.memoireonline.com/11/12/6460/m_La-finance-islamique-evolution-et perspectives2.htmle.

3- رويدة ايوب المشني، مآب معاوية ناشف؛ ورقة من مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة بعنوان دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة المنعقد في كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية-نابلس-2018.

2-1 عناصر التنمية المستدامة:

" التنمية المستديمة هي التي تصيغ اليوم الجزء الأكبر من السياسة التنموية المعاصرة ؛ تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وهي تنمية لا تولد فقط نموا اقتصاديا فحسب؛ ولكنها توزع منافعه بالتساوي ؛وتعيد بناء بيئة التنمية المستديمة بدلا من تدميرها؛ وهدفها ليس فقط الزيادة في الإنتاج .وإنما تمكين الإنسان من العيش في حياة أفضل و أطول ؛ وحاجات الإنسان ليس كلها مادية ؛ بل هناك معنوية واجتماعية؛ منها التعليم و الثقافة وتوفر فرص لممارسة النشاطات الخالقة؛ وحق المشاركة في تقرير الشؤون العامة ، وحق التعبير و الحفاظ على البيئة للأجيال اللاحقة.

وتقوم التنمية على أربعة عناصر أساسية هي:

1- **الإنتاجية:** وهي قدرة الإنسان على الإنتاج.

2- **المساواة:** وهي تكافؤ الفرص دون تميز.

3- **الاستدامة:** وهي عدم إلحاق الضرر بالأجيال اللاحقة؛ سواء بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال؛ أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

4- **التمكين:** وهو أن التنمية تتم بالناس وليس لأجلهم فقط أي أن الناس هم الفاعلون. وبهذا تعزز التنمية قدرة الإنسان على تحقيق ذاته؛ فيصبح هدفا ووسيلة في آن واحد[1] .

2-2 أهداف التنمية المستدامة:

" للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها والتي تتلخص في:

1- تحقيق حياة أفضل للسكان: وذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية؛ وعن طريق التركيز على مجالات وجوانب النمو؛ وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الاقتصادي أو الاجتماعي والنفسي والروحي يكون بشكل مقبول وديمقراطي.

2- احترام البيئة الطبيعية: فالارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والبيئة هو الذي أدى إلى أن يكون الهدف الرئيسي وراء التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة واحترامها، لتصبح علاقة تكامل وانسجام. فنظافة البيئة تؤدي إلى ترقية التنمية الوطنية المستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم يحقق تنمية مستدامة للمجتمع ككل.

3- تهدف التنمية المستدامة إلى توعية السكان بالمشكلات والمخاطر البيئية التي تحدث: فبالتوعية تحدث تنمية بالمسؤولية اتجاه أهمية الحفاظ على البيئة، وفي حث الأفراد على إيجاد حلول لإعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع وسياسات التنمية المستدامة (تنشئة بيئية).

[1] – رويدة ايوب المشني، مآب معاوية ناشف؛ نفس المرجع السابق.

4- وكذلك تسعى لتحقيق استغلال أمثل واستخدام عقلاني مخطط للموارد: فالتنمية المستدامة لتحقيق أهدافها عليها بتوظيف استغلال هذه الموارد بشكل عقلاني مخطط له ومدروس لكيلا تستنزف وتدمر هذه الموارد وتفقدها، فالحفاظ على متطلبات الأجيال القادمة.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة بأهداف المجتمع وذلك بتوظيف هذه الوسائل بما يحقق ويخدم المجتمع. وذلك باستغلالها لما يحقق تنمية للأفراد والمجتمع وفي تحقيق الأهداف المنشودة دون أن تكون له آثار سلبية على المجتمع.

6- أحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع: وذلك بتحقيق التوازن الذي بواسطته يفعل التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى التحكم في المشكلات البيئية الخاصة وبدوره يؤدي إلى إيجاد بدائل مناسبة"[1].

2-3 مبادئ التنمية المستدامة:

" إن العلاقة التكميلية بين البيئة والنمو هي علاقة وطيدة وعلاقة انسجام، ذلك أنه من أجل تحقيق التنمية ينبغي وجود بيئة محمية ونقية، ووجود موارد مع استغلالها بشكل عقلاني. وهذا ما أدى إلى ظهور مبادئ أساسية تقوم عليها التنمية المستدامة وتتجلى في:

المبدأ الأول: استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.

يعد أسلوب النظم أو المنظومات من بين الشروط الأساسية لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتنطلق من البيئة الإنسانية أي مجتمع ما وهي جزء فرعي من النظام الكوني؛ وأي تغيير يطرأ على محتوى أي نظام فرعي فهو بالضرورة يؤثر على الأنظمة الفرعية الأخرى، فالتنمية المستدامة من خلال هذا المبدأ تعمل على تحقيق التوازن والانسجام بين النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى نتيجة توازن بنية الأرض خاصة، ويهدف للحفاظ على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

المبدأ الثاني: المشاركة الشعبية.

تحتاج لمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية خاصة في مجال ومتابعة الخط، فالتنمية المستدامة تبدأ من المستوى المحلي، وهذا يعني أنها تنمية من الأسفل ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من الأسفل؛ تبدأ من المستوى المحلي؛ فالإقليمي فالوطني.

ويمكن تلخيص الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية في أنها تستطيع الحد من:

- الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال إيجاد طرق فعالة لذلك. وتطوير برامج استهلاك الطاقة.
- إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية، بحيث أصبحت تقوم بتطوير برامج خاصة للتقليل من هذه الظاهرة، مثل برامج تدوير وإعادة تصنيع كميات كبيرة منها.
- الحد من انبعاث كلور الكاربون المسؤول عن المؤثر في طبقة الأوزون، مثل التوعية بمخاطر هذه الغازات السامة وعدم استغلالها.

- استهلاك مشتقات النفط من خلال إيجاد بدائل.

المبدأ الثالث: مبدأ المسؤولية المشتركة.

بمعنى أن مسؤولية التنمية المستدامة هي مسؤولية كل الدول على سواء.

المبدأ الرابع: مبدأ الاحتراز البيئي.

بمعنى أنه إذا كان ثمة شك بوجود تأثير سلبي لمادة ما لم تظهر أدلة على ذلك. فأنه لا يسمح تداولها إلى أن يوجد الدليل على عدم خطورتها.

المبدأ الخامس: مبدأ التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية.

وذلك باستغلال الموارد بطريقة مثالية وتوظيفها بشكل مناسب.

المبدأ السادس: مبدأ استمرار عمر الموارد الاقتصادية والتخطيط الإستراتيجي لهذه الموارد لوجود موارد اقتصادية متجددة طويلة الأجل.

المبدأ السابع: مبدأ التوازن البيئي والتنوع الإيديولوجي.

المبدأ الثامن: مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية، بمعنى تحقيق متطلبات الحاضر دون إهمال حاجيات الأجيال المقبلة.

المبدأ التاسع: مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية.

المبدأ العاشر: مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة مع تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك[1].

2-4 مفهوم التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي:

" ورد مضمون التنمية تحت مصطلح العمارة والتعمير، يقول الله سبحانه و تعالى ﴿**هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**﴾، ويقول علماء التفسير أن الآية الكريمة تحث على طلب العمارة، والطلب المطلق من الله يكون على سبيل الوجوب، وفي هذه الآية دلالة على وجوب عمارة الأرض، قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه لنائبه على مصر **(وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرَكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ، ومَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ الْبِلَادَ).**

وهناك مصطلح آخر هو التمكين، قال الله تعالى ﴿**وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ**﴾

يرى علماء الفقه أن للتمكين معنيين:

- **الأول:** اتخاذ قرار ومكان وموطن.

[1] – رويدة ايوب المشني، مآب معاوية ناشف؛ نفس المرجع السابق.

– **الثاني:** السيطرة والقدرة على التحكم، وهو يعني أن الله سبحانه وتعالى قد هيأ للإنسان وضع السيطرة على الطبيعة، وطلب منا تحقيق تلك السيطرة، أو بتعبير أخر طلب منا تحقيق التكنولوجيا على اعتبار أن التكنولوجيا هي أداة تسخير الوسائل العلمية للسيطرة على الظروف الطبيعية وتوجيهه لصالح الإنسان.

فالتنمية المستدامة من وجهة نظر إسلامية هي عملية متعددة الأبعاد. تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة. والبعد البيئي من جهة أخرى.

وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها. ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة. على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر، دون إهدار حق الأجيال اللاحقة. ووصولا إلى الارتفاع بالجوانب الكمية والنوعية للمادة والبشر.

وهذا التعريف يتضمن ثلاثة عناصر أساسية:

1- عملية متعددة الأبعاد تقوم على التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الشاملة من جهة وبعدها البيئي من جهة أخرى.

2- الاستغلال الأمثل للموارد من المنظور الإسلامي.

3- توفير حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد والارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للمادة والبشر"[1].

2-5 أبعاد التنمية الاقتصادية:

أ- البعد الاقتصادي:

لا تتحقق التنمية المستدامة إلا بتأييد نظام اقتصادي يرفض نماذج التنمية المفروضة والبعيدة عن ذات المجتمع وغير الملائمة للهوية الثقافية له من جانب، وسياسة ذاتية التقييم من جانب آخر، إن مشاركة المجتمع في القرارات المتعلقة بالتنمية أحد الشروط الأساسية لنجاح الخطة الاقتصادية وأيضا لتحقيق ذاتية التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة في الدول الغنية تعني تخفيضات في مستويات الاستهلاك المدد للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عن طريق تحسين كفاءة استخدام الطاقة وإحداث تغير في أنماط الاستهلاك إجراء للموارد.

إن أفضل أسلوب للحصول على الحد الأقصى من الرفاهية الاقتصادية، مع المحافظة على الجوانب البيئية يحتاج من صانعي القرار اتخاذ قرارات اقتصادية من شأنها تحقيق السلامة البيئية، وذلك عن طريق وضع حدود مادية على الضرر البيئي الناتج عن العمليات الاقتصادية، مثل فرض الضرائب على التلوث بحسب مقدار الضرر البيئي المتولد عنها، مما يسهم في توزيع التخطيط الشامل للموارد على المدى الطويل، وبالطبع فإن هذا يحتاج إلى دعم مبدأ المشاركة، وتأصيل قيم العدالة الاجتماعية التي تسعى إلى تضييق

[1] – رويدة ايوب المشني، مآب معاوية ناشف؛ نفس المرجع السابق.

الفجوة في المستويات المعيشية بين الطبقات الغنية والفقيرة، وعلية فإننا نستطيع القول: إن السبل لتحقيق التنمية المستدامة على و فق البعد الاقتصادي لابد من:

1- تحسين مستوى المعيشة والرفاهية والإنسانية والحياة الاجتماعية.

2- استخدام أكثر كفاءة لرأس المال.

3- تقليل مستوى الفقر.

4- أن يتلاءم النمو الاقتصادي مع البيئة.

ب-البعد البيئي:

تعتمد التنمية المستدامة بيئيا على إدارة مسؤولية للموارد الطبيعية والبشرية، بحيث تعمل على الإبقاء على حاجة الأجيال الحالية، وتحافظ على مصالح الأجيال اللاحقة، وهذا هو التحدي الذي يواجه الأفراد والمجتمعات ويتطلب بذل الجهود الكبيرة لتوعية السكان بهذه المشكلة، فالتنمية المستدامة تعني حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات التي تلوث المياه السطحية والجوفية، والاستغلال الجائر للغابات ومصايد الأسماك بمستويات غير مستدامة .وتعني كذلك الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، وحماية الأصناف الحيوانية والنباتية من خطر الانقراض، والحد من التغير الكبير في استقرار المناخ العالمي وتدمير طبقة الأوزون .وعلية فإن التنمية المستدامة على وفق المفهوم البيئي تعتمد على عاملين هما السكان والتكنولوجيا، إذ تسبب الزيادة السكانية المستمرة ضغطا على الموارد واستنزافها، ومن ثم عدم قدرة البيئية على التحمل مما يتطلب توازن بين حجم السكان والموارد، وأما التكنولوجيا، والتي هي مجموعة المعارف والمهارات والأدوات والمعدات المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات والتي تمثل ثلاثة جوانب للتنمية:

1- من حيث كونها هي موارد قادرة على خلق الثروة، بالتنمية الريفية النشطة، عن طريق التعليم والتدريب ورفع مستوى الدخل، عن طريق تعزيز الأنشطة السياحية والسياحة البيئية كالثقافية، و إن اعتبار السكان مجرد أعداد فحسب هذا يعني تجاهل قضية مهمة؛ وإن الناس أنفسهم مورد إبداعي، وهذه القدرة على الإبداع ذخر ومصدر قوة على المجتمعات أن تحافظ عليها. ومن أجل دعم هذا المصدر يجب تحسين الحياة المادية للناس عبر تغذية أفضل، ورعاية صحية وغير ذلك يجب تقديم تعليم لهم يساعدهم على أن يصبحوا أكبر قدرة كإبداع ومهارة وإنتاجا وأفضل استعداد على معالجة المشكلات وإن التواصل لهذا يجري عبر الانخراط في عملية التنمية المستدامة والمساهمة فيه، فالتنمية المستدامة لا تتحقق إلا بتنمية السكان كتنمية الموارد البشرية التي تعد من العناصر الأساسية للوصول إلى تنمية مستدامة، ولأن الإنسان هو غاية أي برامج للتنمية، وهو في الوقت نفسه وسيلة من ونفسه تحقيئ أهدافها وبدائل فالتنمية المستدامة تعني :

1- الارتقاء بالعنصر البشري.

2- تأمين الاحتياجات الأساسية للسكان،

3- تحقيق الرفاه الاجتماعي.

د- البعد التكنولوجي:

يمكن تحقيق الاستدامة التكنولوجية من خلال الأخذ بالاعتبارات التالية:

1- استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية .

2- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة.

3- الحد من انبعاث الغازات.

4- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون[1].

ثالثا: مفهوم الرفاهية مكوناتها ووسائل تحقيقها.

3-1 مفهوم الرفاهية لغة:

" رفه الرفاهة والرفاهية والرفهنية؛ رغد الخصب ولين العيش؛ فهو رفيه ورافه وأرفههم الله ورفههم؛ ورفهنا نرفه رفها ورفها ورفوها ؛ والإرفاه التنعم والدعة وهي في رفاهة من العيش أي سعة وأصل الرفاهية الخصب والسعة في المعاش"[2].

3-2 مفهوم الرفاهية في القرآن الكريم:

" نأخذ باللفظ أو مرادفه وهو الرغد الذي ورد ثلاث مرات وهو بمعنى الرفاهية أو العيشة الطيبة كما سيأتي نعتبر الأحوال السلبية التي تتعلق بالمخمصة، فلنبدأ بالمفهوم الأول وهو لفظ رغد، وتعني عيشة رغد بوزن فرس، أي عيشة طيبة، عيش رغد ورغيد، طيب واسع، وفسر الرغد في الآيات بالعيش الواسع الهنيء. قد فصل الخطاب القرآني مقومات الحياة لآدم وفسر معنى الرغد، كما في سورة طه ﴿**إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى**﴾ سورة طه 118-119.

وهي المطعم والمشرب والملبس والمسكن. والمخالفة تنقل آدم إلى الشقاء الذي هو العيش من كد اليد الذي سيكون من نصيب آدم لأنه من الرجال إن انعدام هذه المقومات الضرورية يعني الشقاء الذي هو التعب، وهذا ينتج عن المخالفة ويكون البديل للمعيشة الضيقة.

على ما تقدم يمكننا صياغة مفهوم الرفاهية الاقتصادية من القرآن الكريم، فنقول: هي حالة من العيش الواسع الطيب يتصف فيها الفرد أو الجماعة بالخلو من الهم أو التعب في طلب المعاش، فيعتبر وجود رفاهية إذا توفرت له ضروريات الحياة من غير مشقة.

وبمفهوم آخر نقول: أن الرفاهية هي حالة يوجب أو يتوفر فيها الأمن والطمأنينة ورغد العيش من غير مشقة، وضد هذه الحالة، حالة يسود أو يوجد فيها الجوع والخوف.

---

1 – رويدة ايوب المشني، مآب معاوية ناشف؛ نفس المرجع السابق.

2 – محمد احمد عمر بابيكر، نظرية الرفاهية في الاقتصاد الإسلامي ودور الزكاة في الرفاه الاقتصادي، جامعة الخرطوم. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية-جامعة الوادي. العدد08.سبتمبر2014ص 13-36.

أما المفهوم القرآني الآخر للرفاهية فنستنبطه من آيات الضرورة والمخمصة، المجاعة، نعتمد في ذلك أول آية وردت وهي من سورة البقرة، وما ذكر فيها المفسرون وعلى أصل ذلك ننشئ هذا التعريف، حصول الوفرة في العيش في حال الأمن والاختيار على وجه فيه تيسير للحياة بالمعروف، ومن غير بغي على أحد ولا تعد على أحد، فالتعريف الأول إيجابي والثاني سلبي" [1].

3-3 مفهوم الرفاهية في استخدام الفقهاء وأهل الحديث:

" وردت لفظ الرفاهية كثيرا في استخدام الفقهاء. مع قلة في الآثار التي وردت فيها. أكثر ما ذكر الفقهاء كلمة الرفاهية في باب العبادات كما استخدموها فيما يتعلق بالأحوال المعيشية وأن الرفاهية هي حالة استرخاء معيشي وخلو بال مما يشغل الإنسان فيما يتعلق بأمر معاشه.

وهي بهذا المعنى طلب راحة النفس بما يلائمها. فإذا تعرض في بعض أحواله لمشقة انتفت حال الرفاهية وانعكست. وهو معنى ما جاء في سورة النحل في مثل القرية الآمنة.

وقد استخدم الغزالي الرفاهية على معنى ضد المشقة، فقال: ساعة مضت لا تعب فيها على العبد كيفما أنقضت في مشقة أو رفاهية. فهي بذلك تعني الراحة أو الرغد. وعلى معنى يتعلق بالمستوى المعيشي قال: فعليك بالتقليل والحد من الرفاهية ما كان فوق الضروري يأت مما هو رتب الحاجات.

أما ذكر الرفاهية في الحديث فقد جاءت في معرض النهي عن كثيرها، معنى تغير الحال إلى الأحسن. والكل بمعنى رغد العيش، وفي الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كثير من الإرفاه، قال الخطابي: الرفاهية هي الخفض والرغد. كره رسول الله صلى الله عليه وسلم الإفراط في التنعم والتدلك والدهن والترجيل، فأمر بالقصد في ذلك.

على هذا المعنى تأتي صياغة مفهوم الرفاهية على أنها: حالة وسط من العيش المريح أو الرغد تغيب عنه أو يخلو من المشقة، ويؤيده ما في اللسان، وهو بذلك قريب من المفهوم القرآني الأول.

وفي الصحيحين: أصاب قريشا القحط والفقر حتى أكلوا العظام والجلود والميتة من الجوع. فمطروا فلما أصابتهم الرفاهية عادوا إلى حالهم حين أصابتهم الرفاهية التي هي رغد العيش. وعلى ذلك فالرفاهية، وضع يتحسن فيه حال الفرد أو المجتمع من سيء إلى حسن أو أحسن، أو من حال فقد الضروري من القوت والحاجات بكفاية وعلى المعتاد"[1].

3-4 مفهوم الرفاهية في السيرة:

" في ما تقدم من الأثر الصحيح، إضافة إلى حوادث ثماني عشرة التي وقع فيها عام الرمادة الذي أجذبت فيه أرض الحجاز ثم تحول الحال إلى الخصب وأنشمر الناس عن المدينة إلى أماكنهم؛ المعنى: أن الناس عادوا إلى الحال الأول من الرفاهية، تأسيسا على ما سبق من أحوال وإجراءات؛ و بذلك نقول أن

[1] – محمد احمد عمر بابيكر، نفس المرجع السابق ص 13-36.

الرفاهية هي: سياسة أو إجراء حكومي يتخذ في أحوال ضائقة أو أزمة اقتصادية كنقص السلع ؛ لأجل إعادة التوازن في توزيع الدخل.

تبين من التعريفات السابقة أن مفهوم الرفاهية الاقتصادية لا يختلف عن معناها اللغوي، بل وتزيد عليها الاصطلاح القرآني والحديثي والفقهي والسيري في كونها تدخل عناصر الأمن والسعة والسياسات وتوفير السلع، وهي بذلك تتفوق عليه من حيث الإشباع الذي يحصل عليه الفرد من استهلاكه للسلع والخدمات فهي مادية وتلك مادية وروحية.

3-5 مكونات الرفاهية:

" مما تقدم من تعريفات نستخرج مكونات الرفاهية، والتي نعني بها العناصر المهمة الداخلة في تكوين الرفاهية، وهي مكونات مادية وروحية.

أشار القرآن وبصورة واضحة لمكونات الرفاهية المادية والروحية، كما في سورة النحل ﴿**وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ**﴾ النحل 112.

باعتبار الحال فإن الرفاهية نوعان: مادية وروحية.

- **المادية:** تتمثل في القوت أو الضروريات.
- **الروحية:** تتمثل في الأمن والطمأنينة المتضمنة للعافية.

باعتبار العموم والخصوص فهي نوعان كذلك: مكونات عامة ومكونات خاصة، فالمكونات العامة تشمل الضروريات من المطعم والملبس والمسكن. أما المكونات الخاصة تشمل، الأمن والطمأنينة المتضمنة للاستقرار النفسي والعافية".

3-6 أصول الرفاهية:

" تقوم الرفاهية في الاقتصاد الإسلامي على جلب المنفعة ودفع الضرر، وتتمثل مفردات أصولها في ضرورة حفظ النفس من حيث الوجود ومن حيث الهلاك؛ وجوب حفظ المال؛ وجوب إنفاق المال قيام الرفاهية على قاعدة المقاصد والمصالح. وجوب التعاون؛ تتحدد مصادر تمويل الرفاهية بصورة واضحة يتحدد أهل الاستحقاق بصورة جازمة"[1].

3-7 وسـائل تحقيق الرفاهية:

تتعدد وسائل الرفاهية الاجتماعية من مادية وروحية كالصلاة والأخلاق ويتوسطها دور الدين والدولة والفرد.

[1] – محمد احمد عمر بابيكر، نفس المرجع السابق ص 13-36.

1- المال والرفاهية الاجتماعية:

للمال رتبة عظيمة في الشريعة وهو أحد مقاصد الشريعة الخمسة، فهو الحافظ للمقاصد الأربعة والدين مع المال وسيلة يتحقق بها حفظ الوسائط الثلاثة، النفس والنسل والعقل.

هذه الوسائط الثلاث تتصل بالإنسان نفسه، الذي يعد رفاهه الهدف الأول للشريعة، وهي تغطي الحاجات المادية والأخلاقية والنفسية والفكرية لجيل الحاضر وجيل المستقبل.

2- الصلاة والرفاهية:

" المقصود من فعلها استيفاء حقوقها وشرائطها، لا أفعالها الظاهرة، لأنها روح العبادات ومنشأ الأخلاق فهي تعمل على تغدية وجدان المسلم وتهذيب سلوكه، ومن أجل هذه المكانة وكل إلى الإمام حراسة الشعائر الظاهرة كالجمع والأعياد وحمل الناس على إقامتها في حال تعطيلها.

3-8 دور الدين والدولة والفرد في الرفاهية:

1- دور الدين:

عد الدين الرفاهية ضرورية للبشر كما المال، حيث يعمل كمثبت للقيم ومغذ للأخلاق، فالدين يهدف إلى خلق جو ملائم يؤدي إلى تقوية التضامن العائلي والاجتماعي. وتحسين مستوى الرعاية المتبادلة والتعاون بين الأفراد.

قصد الله نفع الخلق بتكليفهم متعبداته، تفضلا منه عليهم، واشتمل نفع المتعبدات نفع الدنيا والآخرة وفي الحديث(نِعمَ **العَونُ علَى تقْوَى اللهِ المالُ**)*.

2-دور الدولة:

الدين والسلطان توأمان، من أجل ذلك ترتبت واجبات الحاكم على الدين والدنيا، فالمتعلقة بالاقتصاد هي:

حفظ وصيانة المشرفين على الضياع، وذلك بأمرين، أحدهما بالولاية على من لا ولي له، والثاني بسد حاجات الفقراء والمساكين.

حفظ البلاد من الاضطراب والفساد، وتحقيق الأمن والعافية، كما يأتي دور الدولة في أوقات الأزمات بتوفير السلع والخدمات.

3-دور الفرد:

ينبني دور الفرد على دور الدولة ويعينها على تحقيق أهداف المجتمع التي منها الرفاهية الاجتماعية، فيظهر هذا الدور بقوة من خلال الخطاب القرآني لملاك الأموال، الزكاة، قلت أو كثرت، لمنح فوائض أموالهم للفقراء والمحتاجين، لذلك تنتقل مهمة إعانة الفقراء في وقت الأزمات من الدولة إلى ذوي اليسار، وإذا لم تف الزكوات بحاجتهم كما قال بعض الفقهاء.

*رواه جابر بن عبدالله، نقله العراقي في تخريج الإحياء وحكم عنه بأنه : وروي مرسلا.

كما يشترك الفرد في إصدار الأحكام القيمية المتعلقة بالاستحقاقات المالية كالزكاة، على ذلك تصلح الدنيا وتنتظم أحوالها في ست قواعد هي: دين متبع وسلطان قاهر وعدل شامل وأمن وخصب دار وأمل فسيح.

المبحث الثاني: علاقة التمويل الإسلامي بالتنمية المستدامة والرفاهية.

1-علاقة التمويل الإسلامي بالتنمية المستدامة:

من خلال وظائف المصارف الإسلامية وما تقدمه من خدمات تمويلية تظهر العلاقة بين التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة فمن أهمها:

أ- تمويل القطاعات المختلفة:

- تقديم التمويل المناسب للقطاعات الصناعية والزراعية.
- تقديم التمويل المناسب لقطاع المقولات والعقارات بصيغ عقود الإستصناع والإجارة.
- تقديم التمويل المناسب للنشاط التجاري، استيراد وتصدير، عن طريق تطبيق أساليب البيوع الإسلامية المختلفة: كالمساومة والمضاربة والمشاركة والمرابحة للأمر بالشراء، وما يتعلق بهذا النشاط من فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وبواصل الشحن والتحصيل.

كما أن إدارة المصارف الإسلامية بإمكانها أن توفر لزبائنها خدمات استشارية لمساعدتهم على اختيار ما يناسبهم من فرص الاستثمار والتمويل.

ب-إدارة استثمارات أموال الغير:

حيث يكون المصرف مضاربا عن طريق هذه الآلية لقاء نسبة من ناتج الاستثمار على أساس عقد المضاربة ويستحق تلك النسبة في حال تحقق الربح فقط وإذا تحققت الخسارة فإن المصرف يخسر جهده ووقته ويتحمل رب المال الخسارة المالية.

كما قد يقوم المصرف باستخدام هذه الآلية من خلال أجر مقطوع ونسبة من المال المستثمر وذلك على أساس عقد الوكالة بأجر، ويستحق هذا الأجر بإداء العمل سواء تحقق ربح أو لم يتحقق.

ج- استثمار الأموال:

وعن طريق هذه الآلية يقوم المصرف الإسلامي بتوظيف الأموال المتاحة له من مصادر ذاتية مع حسابات الاستثمار التي تلقاها بصفته مضاربا باستخدام عقود مختلفة، أوعن طريق تأسيس في منشآت تابعة للقيام بأوجه نشاط مختلفة أو عن طريق الإسهام في منشآت قائمة، وعند تحقيق أرباح أو خسارة نتيجة هذه الاستثمارات فعندها يقوم المصرف بتوزيع ذلك على مصادر الأموال المستثمرة بعد استقطاع النسبة المخصصة له من الربح في حال تحققه وذلك بصفته مضاربا وحسب الاتفاق مع أصحاب حسابات الاستثمار.

د- الخدمات المصرفية:

يقوم المصرف الإسلامي بتقديم هذه الخدمات مقابل أجر محدد مثل الحوالات والشيكات وفتح الاعتمادات، وأصدر خطابات الضمان، خدمات استشارية، خدمات الصراف الآلي من خلال الاستفسار عن الرصيد أو طباعة كشف الحساب أو التحويلات من الحساب الجاري إلى التوفير أو العكس وتغير الرقم السري .أو إصدار بطاقات خاصة للتسوق على شبكة الإنترنيت بكل أمان وغيرها من الخدمات الأخرى.

هـ-الإتجار المباشر والاستثمار المباشر في المصارف الإسلامية:

تتسع صيغة المصرف للإتجار المباشر كأحد صيغ توظيف الأموال، سواء في البيوع العادية أو بيوع المرابحة، يقوم المصرف بذلك من خلال بدائل متنوعة منها الإدارة المختصة بالتمويل والائتمان، أوعن طريق إدارة تجارية مستقلة داخل هيكل المصرف أو عن طريق شركة تجارية تابعة، أو عن طريق التعاون مع التجار .يمكن للمصارف الإسلامية أن تقوم بتأسيس مشروعات جديدة أو تشارك في أخرى قائمة، أي أن تقوم ببيع ما سبق إن اشترته من السلع بثمنه الأصلي مع زيادة ربح عليه ويعتبر هذا الشكل من قبيل الإتجار المباشر.

و- ضمان الأموال:

- أموال الحسابات الجارية وما يأخذ حكمها مضمونة من جانب المصرف.
- الأموال المشاركة في حسابات الاستثمار في النتائج الفعلية للعمليات، ومن ثم يرد عليها احتمالات النقصان في الأرباح المتوقعة، وكذا احتمالات النقص في قيمة أصل المال.

تنشئ المصارف الإسلامية نظما لحماية أموال الودائع، ووقايتها من مخاطر الخسارة على أسس تعاونية تكافلية، إذا كان النقص في الأرباح ناتجا عن تقصير أو إهمال أو مخالفة للشروط المتفق عليها من جانب إدارة المصرف المضارب فإن المصرف يتحمل وحده عبئ النقص وأثاره، وتلزمه بذلك السلطات النقدية" [1]

ومن خلال كل هذه الوظائف التي يقوم بها المصرف الإسلامي فإنه يعتبر أكثر قدرة وكفاءة على استثمار الموارد المتاحة في ظل استقرار واستخدام مبدأ المشاركة في ظل آلية الربح والخسارة لكفاءته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية ويسمح بالمشاركة في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية، وبالتالي يدفع الجميع من وحدات الفائض ووحدات العجز للمساهمة في النشاط الاقتصادي.

بالإضافة إلى تنوع صيغ هذا التمويل كالمضاربة والسلم والمزارعة والإستصناع والمغارسة وهي صيغ كفيلة بتمويل المشاريع عالية التكلفة مثل مشاريع التنمية المستدامة.

[1] – صادق راشد الشمري،أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع– الاردن2011– ص 29–33

الشكل 01: مخطط يبين الأهداف السامية التي جاءت بها الصيرفة الإسلامية

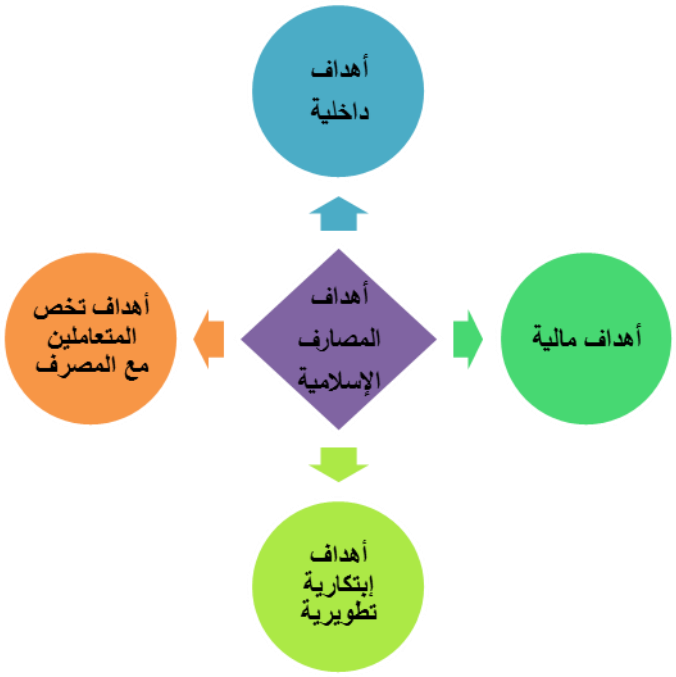

المصدر :د/صادق راشد الشمري ؛نفس المرجع السابق ص27.

2- العلاقة بين التمويل الإسلامي والرفاهية:

إن أفضل أسلوب للحصول على الحد الأقصى من الرفاهية الاقتصادية، مع المحافظة على الجوانب البيئية يحتاج من صانعي القرار اتخاذ قرارات اقتصادية من شأنها تحقيق السلامة البيئية وذلك عن طريق وضع حدود مادية على الضرر البيئي الناتج عن العمليات الاقتصادية؛ مثل فرض الضرائب على التلوث بحسب مقدار الضرر البيئي المتولد عنها، مما يسهم في توزيع التخطيط الشامل للموارد على المدى الطويل، وبالطبع فإن هذا يحتاج إلى دعم مبدأ المشاركة ، وتأصيل قيم العدالة الاجتماعية التي يسعى إلى تضييق الفجوة في المستويات المعيشية بين الطبقات الغنية والفقيرة.

فتمويل المشاريع الكبيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة عن طريق المصارف الإسلامية هي إحدى الأولويات التي تسعى لها الدول السائرة في طريق النمو ولخلو هذه المصارف من الربا تجد انجذاب كبيرا لها سوآءا من الملتزمين بالعقيدة الإسلامية أو لا وذلك لاستخدامها آلية الربح والخسارة وكذا تنوع صيغ التمويل التي تستخدمها فلكل مجال تمويل خاص وتفاصيل يجب مراعاتها حفاظا على رأس المال وزيادة النمو الاقتصادي.

فحصول النمو الاقتصادي يؤدي حتما لزيادة الدخل الوطني وبذلك يرتفع الدخل الفردي مما يرفع القدرة الشرائية للأفراد ويزيد الإنتاج والاستهلاك وبذلك ينتقل الفرد من مستوى معيشي إلى مستوى أرفع فتتحقق الرفاهية المرجوة من هذا التمويل.

فالإسلام يهدف إلى تنمية ثروة المجتمع كهدف وسيط لتحقيق رفاهية المجتمع وعدالة التوزيع بين أفراده لقوله تعالى:﴿**هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا** ﴾ وقال أيضا﴿ **وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا** ﴾ فقد جعل حق المجتمع في الثروة مقترنا بعباده سبحانه وأن عدم الوفاء بهذا الحق كفر يستوجب العذاب الأليم"[1].

3- الخدمات الاجتماعية في المصارف الاسلامية:

" فالهندسة المصرفية الإسلامية تقضي على أن يقوم المصرف بتقديم خدمات اجتماعية كثيرة من خلال الإقراض أو من صندوق القرض أو من صندوق الزكاة والصدقات، ليقوم بتنمية الطاقات البشرية و خدمة البيئة وكل ما ينبثق عن إعمار الأرض من خلال إيجاد فرص عمل لشرائح واسعة وكبيرة من المجتمع وتدريبه وإكسابهم مهارات فنية عالية ودعمهم ماليا لإخراجهم من دائرة البطالة ليكونوا أفرادا منتجين في المجتمع.

مع العرض أنه يمكن تحديد بعض المقاييس أو المعايير التي تقوم عليها الصناعة المصرفية الإسلامية وهي:

- **مقياس المضاربة:** وتتمثل المساهمة في المال من طرف والعمل من طرف آخر حيث أن الأموال لا تستثمر بدون عمل.
- **مقياس المقاولة:** كل الأعمال والأنشطة سواء كانت صناعية أو زراعية تقوم على أساس الاحتراف، ومن هذا فقد سئل الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم (أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ :عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ).
- **مقياس التداول:** من حيث التداول للسلع والبضائع من يد البائع إلى المشتري وقد أشار في ذلك في الآية الكريمة ﴿**إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا**﴾ البقرة282.
- **مقياس المشاركة:** أو المساهمة بالمال من الطرفين والعمل من طرف واحد أو من الطرفين، وهذه المقاييس والأسس فقد حددت وأبرزت طابع الصناعة المصرفية الإسلامية" [2]

[1] – محمود حسين الوادي، ابراهيم محمد خريس، حسين محمد سمحان، كمال محمد رزيق، امجد سالم لطايفة، الاقتصاد الإسلامي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية–جامعة الزرقاء الخاصة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010 ص 127.

2–د. صادق راشد الشمري، نفس المرجع السابق ص32/31.

شكل2: الخدمات في المصارف الإسلامية.

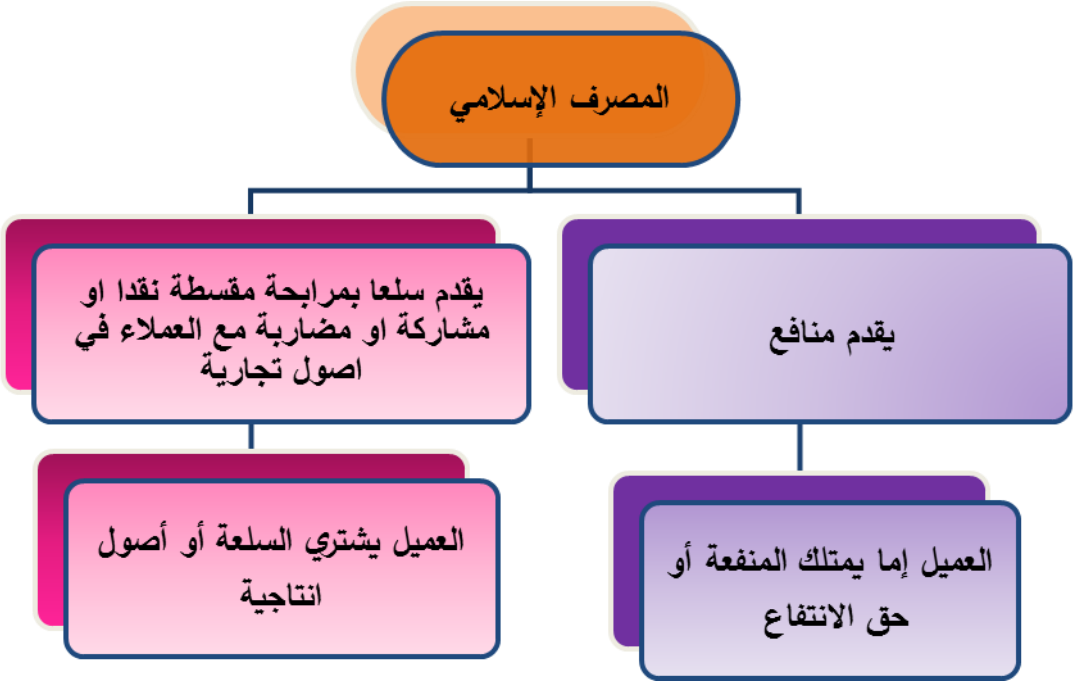

المصدر: عبد الله ابراهيم نزال محمود حسين الوادي الخدمات في المصارف الاسلامية دار الصفاء للنشر والتوزيع-عمان-الاردن 2010 ص 25.

4-علاقة التمويل الإسلامي بالرفاهية وعلاقة الرفاهية بالتنمية المستدامة:

" -العلاقة بين المتغيرات جمعت في قانون تأسيس المصارف الإسلامية في الفصل الثاني منه.

1- الأهداف والاختصاصات:

المادة 04: تعمل المصارف الإسلامية لتحقيق الأهداف التالية وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية:

أ- توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم الخدمات المصرفية مع الاهتمام بإدخال الخدمات الهادفة لإحياء صور التكامل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة المشتركة لتحقيق منفعة الفرد والمجتمع وتنميته، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

ب- تطور وسائل جذب الأموال والمدخرات واستثمارها الاستثمار الأمثل.

ج-تمويل وموازنة أنشطة التجارة الداخلية والخارجية والمساهمة في مشروعات التنمية الزراعية والصناعية والاستخراجية والعمرانية والسياحية والإسكانية وغيرها من مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

د- الاهتمام بصغار الحرفيين وصغار المستثمرين وأصحاب الأعمال والصناعات الصغيرة ومعاونتهم في توفير التمويل اللازم لمشروعاتهم.

هـ-أن يكون للمصرف الإسلامي الحق في تأسيس المحافظ والصناديق الاستثمارية وإصدار الصكوك والقروض وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

و- القيام بأعمال الوكيل والأمين وتعيين الوكلاء.

المادة05: تقوم المصارف الإسلامية بكافة المعاملات وأعمال التمويل والاستثمار اللازمة لتحقيق أغراضها وفقا للقوانين النافدة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويشمل ذلك بوجه خاص ما يلي:

أ- القيام بمنح أعمال التمويل والاستثمار في مختلف المشاريع والأنشطة من خلال التمويل بالمشاركة والمضاربة وبيع المرابحة وبيع السلم والإستصناع والإجارة وغيرها من الصيغ التي لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

ب- إبرام العقود والاتفاقات مع الأفراد والشركات والمؤسسات والهيئات داخل وخارجها طبقا للقانون والقوانين والأنظمة النافذة.

ج- تأسيس الشركات في مختلف المجالات المكملة لأوجه نشاطها والمساهمة في الشركات القائمة.

د- المساهمة في رأس مال أي مصرف داخليا وخارجيا يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

هـ- تملك الأصول الثابتة والمنقولة اللازمة لتنفيذ مشاريع الاستثمار الداخلة في أغراضها أو بغرض تأجيرها.

و- القيام بمختلف الأعمال والخدمات المصرفية. بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

ي- أي اختصاصات أخرى طبقا لأحكام هذا القانون أو أي قانون آخر.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة وعلاقتها بموضوع الدراسة.

إن حداثة موضوع التنمية المستدامة وأثر التمويل عليها جعل الدراسات السابقة نوعا ما محصورة وضئيلة وتوصلنا في بحثنا إلى بعض الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع الجديد.

المطلب الأول: الدراسات السابقة.

1- دراسة بن عزة إكرام وبلدغم فتحي (أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة، ومعالجة المشكلات الاقتصادية-دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة-) مجلة الإستراتيجية والتنمية جانفي 2019.

استهدف الباحثان في موضوعهما التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية وأثر التمويل الإسلامي عليهما حيث استخدام المنهج الوصفي والتحليلي الذي ساعدهما للوصول إلى النتائج التالية:

1) إن البنوك الإسلامية تقدم منتجاتها المصرفية ولكن عروضها تلقى وتواجه الكثير من التحديات التي تحول دون انتشار وممارسة المؤسسات المالية لنشاطها.
2) أبرز العَقبات هو غياب أطر تشريعية وقانونية للأدوات النقدية الإسلامية بالنظام النقدي الجزائري، وصعوبة حصول هذه البنوك على السيولة لأن سوق النقد يتعامل بطريقة الفوائد الربوية.

وقدم الباحثان مجموعة من **التوصيات:**

1. تفعيل دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة، عن طريق الاستثمار المباشر في كل المجالات التنموية.
2. ضرورة إنجاح دور البنوك الإسلامية في الجزائر عن طريق اعتبار خصوصية المصارف الإسلامية من حيث عدم التعامل الربوي وتنظيم العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي الجزائري.

2- دراسة د، محمد أحمد بابكير(نظرية الرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ودور الزكاة في الرفاه الإسلامي، جامعة الخرطوم، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية -جامعة الوادي 2014).

توصل الباحث إلى **النتائج** التالية:

1- إن السياسة الشرعية لها القدرة على تحصيل الرفاهية الاجتماعية، خاصة في ظل حكم رشيد وحاكم سديد يسعى لإقامة العدل.

2- تميز الرفاهية الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي على النماذج الغربية في كونها تنبني على العدالة في توزيع الدخل والثروة، مع تعدد مكوناتها التي تشمل الروحية والمادية.

ومن مما أوصى به الدكتور أحمد بابيكر:

1- ضرورة إبراز النظريات الاقتصادية الإسلامية وبدل الجهود العلمية والبحثية لأجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

2- وجوب تعظيم شعيرة الزكاة وإظهار دورها الفاعل في المجتمع على النطاق الاقتصادي والاجتماعي.

3- رويدة أيوب المنشني ومآب معاوية ناشف (ورقة عمل بعنوان: دور المصارف الإسلامية في التنمية المستدامة، مقدمة لمؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة المنعقد في كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية (نابلس) وقد اختتمت هذه الورقة بنتائج أربعة كانت كالتالي:

1) التنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.
2) المصارف الإسلامية لها دور في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي، وذلك من خلال قيامها بجمع الزكاة والوقف وتقديم القرض الحسن والقيام بالعديد من الأنشطة الاجتماعية.
3) تتميز المصارف الإسلامية بمراعاة البعد الاقتصادي، ويتضح دورها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال منح التمويلات للمشروعات الاستثمارية، والتي بدورها تعمل على تحفيز الاستثمار وزيادة الإنتاج والقضاء على البطالة.
4) إن الطبيعة الخاصة لنشاط التوظيف في المصارف الإسلامية تؤدي إلى دعم عملية التنمية المستدامة، من خلال ما تقوم به من دور في حماية الموارد التمويلية من التبديد في استخدامات الفائدة حقيقية منها والعمل على ترشيد استخدامها، وكذلك من خلال ما يقوم به هذا النشاط من دور في حماية البيئة من التلوث والأضرار الأخرى عن طريق صيغ المزارعة والمساقاة وغيرها من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.

التوصيات التي نتجت عن هذا البحث:

1. العمل على تعزيز مكانة المصارف الإسلامية في المجتمعات باعتبارها الوعاء الأساسي لصندوق الزكاة، وإعطائها الثقة من أجل توحيد جهودها في استثمار أموال الزكاة للصالح العام وتوزيعها للمستحقين، وأن تحافظ المصارف على إدارة الأموال بكل شفافية وأن تحفظ الأموال في البنوك الإسلامية، وتستثمر في مشروعات تُملك للفقراء، فتقضي بذلك على الفقر.

2. زيادة اهتمام المصارف الإسلامية بعمل الصناديق الخاصة للوقف التي تمكن من خلالها للمحسنين وقف أموالهم وعمل الخير، وتشرف المصارف الإسلامية على إدارته، وتعمل على تفعيل هذه الأموال لتحقيق

التكافل والتضامن بين مختلف طبقات المجتمع وتهدف إلى تطوير نوعية الحياة الإنسانية مع ضرورة الاهتمام بحق الأجيال القادمة في ثروات الأجيال الحاضرة للعيش بحياة كريمة.

3. وأوصي بزيادة تفعيل دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاقتصادي عن طريق عدة صيغ كالمضاربة والمشاركة والإجارة وغيرها من صيغ التمويل الإسلامية.

4. وأوصي أيضا بأن تهتم المصارف الإسلامية بمراعاة البعد الاجتماعي عند منح التمويل للمشروعات الاستثمارية، وأن تعطي الأولوية للمشروعات الضرورية التي يحتاجها المجتمع، وتعمل على تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية كافة، وأن تهتم بتمويل الحرفيين والصناعات والمتوسطة.

المطلب الثاني: علاقة الدراسة بالدراسات السابقة ومقارنتها.

في هذا المطلب ندرس علاقة الدراسات السابقة بموضوع دراستنا، إذ اجتمعت كل الدراسات على أن للتمويل الإسلامي الدور الأساسي لتفعيل التنمية بالمجتمعات السائرة في طريق النمو وزيادة رفاهية الأفراد عن طريق زيادة الدخل والثروة في حال تم توزيعها بالعدل، أي أن عدالة التوزيع تؤدي حتما إلى رفع أجور الأفراد وبالتالي زيادة القدرة الشرائية التي تستلزم الرفاهية للفرد والمجتمع.

فبرامج التنمية المستدامة في الجزائر بقيت معلقة بسبب التمويل ولم تتحقق الغاية منها في تنمية الفرد ورفاهيته.

فإذا ما قارنا الدراسات السابقة مع موضوعنا فهي لم تشتمل على كل المتغيرات في بحثنا، فقد إختص كل بحث بموضوع متغير مستقل، غير أن للرفاهية الاجتماعية دور كبير في قياس مدى تحقق التنمية المستدامة في المجتمعات المتطورة.

فبعض الدراسات تناولت التنمية المستدامة مع التمويل الإسلامي وأخرى انفردت بدراسة الرفاهية الاجتماعية وعلاقتها بفرض الزكاة، وتبيان أثر الزكاة في رفاهية الأفراد عن طريق جمع هذه الأموال واستثمارها لصالح الفقراء وتمليكها لهم.

أما الدراسة التي بينت أثر تطبيقات التمويل الإسلامي على التنمية المستدامة من خلال الدارسة التحليلية لأرباح بنك السلام وبنك البركة الجزائري فقد وقفت على مدى استبعاد هذه البنوك في تمويل التنمية المستدامة في الجزائر ورغم ذلك حققت هذه البنوك فوائض مالية، رغم اعتمادها الكبير على صيغة المرابحة.

فالدعوى إلى تعزيز مكانة البنوك الإسلامية في الجزائر ليس لجعل هذه البنوك تحقق أرباحا فقط، بل تمويلها لبرامج التنمية المستدامة أضحى ضروريا لتوافق أهداف هذه الأخيرة وأهداف التمويل الاسلامي، فكلاهما يسعى لرفاهية الأفراد داخل المجتمع والحفاظ على الموارد المتاحة.

خاتمة

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم عناصر العمل، فقدمنا مفاهيم حول التنمية المستدامة والتمويل الإسلامي، وكذا مفهوم الرفاهية في عدة أبواب.

ثم انتقلنا للعلاقة التي تجمع بين هذه العناصر، فتبين لنا أن التنمية المستدامة هي مطية لتحقيق رفاهية الفرد، وقد ساهم التمويل الإسلامي في تعميق وتأصيل التنمية المستدامة لتوافق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي مع هذه الأخيرة.

الفصـــــل الثانـي

الدراسة التطبيقية لكل من التمويل الإسلامي وأثره على التنمية المستدامة ورفاهية الأفراد في الجزائر.

مقدمة

إن التنمية المستدامة أوسع من التنمية الاقتصادية فهي تضفي تدخلا إرادياً من الدولة لإجراء تغيرات جذرية و دائمة في هيكل الاقتصاد ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو الدائم وعلاج ما يعتريها من اختلالات، فهي تؤدي إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الإنتاج بالموازاة مع النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يؤكد على التنمية والإعمار و أن الإنسان له أجر عظيم على تنمية الاقتصادي القومي، مصداقاً لقول الرسول الله صلى الله عليه وسلم: **(إِنْ قَامَتْ عَلَى أَحَدِكُمُ الْقِيَامَةُ، وَفِي يَدِهِ فَسِيلَةٌ فَلْيَغْرِسْهَا)** فالإسلام يحث على العمل والتعمير والتنمية، فبضمان عدالة توزيع الدخل و الثروة بين أفراد المجتمع الواحد يجتث الفقر والتخلف ويوصل الفرد إلى الرفاهية المطلوبة.

فالتنمية في أسمى أهدافها تسعى لإيجاد مجتمع ذو رفاهية عالية، فقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى أهمية التنمية المستدامة في الجزائر وأهم المشاريع التنموية، أما المبحث الثاني فخصصناه لرفاهية الفرد وأثر التمويل الإسلامي عليها، وسنتناول في المبحث الثالث عرض وتحليل النتائج.

المبحث الأول: مشاريع التنمية المستدامة وتمويلها.

أقدمت الجزائر على وضع إستراتيجية واضحة، هدفها التنمية المستدامة في عّدة محاور وقد مسّت كل القطاعات بما في ذلك: الفلاحة، والصيد البحري، التعليم والتربية...إلخ.

المطلب الأول: مكانة التنمية المستدامة في الجزائر وأهم المشاريع من سنة 2000 إلى غاية 2019.

1- تحديات التنمية المستدامة في الجزائر:

" قبل التطرق إلى التحديات التي تواجهها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة ينبغي التطرق إلى تحديات التنمية المستدامة في حد ذاتها.

1-1 تحديات التنمية المستدامة: تدخل ضمن التحديات الحاضرة للتنمية المستدامة في الجزائر ما يلي:

- تخفيف الفقر ومحاربة البطالة ومحاربة العنف.
- نشر طرق الانتاج واستهلاك مسؤول للطاقة لتفادي إصدارات الغاز، النفايات وتبذير المواد.
- ضمان حصول الجميع على موارد الطاقة لتحسين ظروف الحياة.
- ضمان التعليم القاعدي للجميع والتكوين العام.
- خفض المشاكل البيئة التي هي أساس الأمراض.
- تحسين الوصول إلى المياه الصالحة للشرب وتصريف المياه.

ومن أهم التحديات الجديدة المتعلقة بالتنمية المستدامة المنبثقة عن مؤتمر العمل الدولي المنعقد بجنيف سنة 2013 نجد ما يلي:

- تحقيق الاستدامة البيئة وتحويل رؤبة توفير العمل اللائق للجميع إلى حقيقة واقعة.
- الاستثمار في البنية التحتية لإدارة المياه وفي الحماية الاجتماعية في الأرياف من شأنه أن يولد فرص العمل ويستصلح الأراضي ويزيد الإنتاجية الزراعية ويحسن المقاومة في وجه تغير المناخ.
- إعادة الهيكلة الاقتصادية والأخذ بعين الاعتبار تغير المناخ وما يثيره من تهديد للوظائف وسبل العيش.
- تدعيم أسعار الطاقة والسلع ذات الصلة بالطاقة خاصة بالنسبة للأسر الفقيرة."[1]
- إدماج السلامة والصحة المهنيتين في سياسات التصميم والمشتريات.
- تدعيم التغيير الهيكلي المرتبط بالانتقال إلى أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامه.

[1] -الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: واقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 16، ورقلة-الجزائر-،01-06-2016، ص 306.

ويمكن القول إن السياسات المتسقة التي تتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة هي السياسات الأكثر فعالية لضمان انتقال سلس وعادل يغتنم الفرص ويقلص إلى أدنى حد التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالتحديات.

2-1 التحديات التي واجهت الجزائر لتجسيد برامج التنمية المستدامة: يوجد عدة تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر يمكن توضحها من خلال مجموعة من المؤشرات هي: معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، مؤشر الفقر، التلوث البيئي، معدل التضخم.

1-2-1 معدل النمو الاقتصادي: يشكل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

ورغم تحسن مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر إلا أن ارتباطه بأسعار المحروقات والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، جعله متذبذب وغير كاف لمواجهة مختلف التحديات التي يوجهها الاقتصاد الجزائري.

وبفضل الإصلاحات المتخذة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية وتحسين معدلات النمو."[1]

والجدول التالي يوضح معدل النمو في الجزائر خلال الفترة 2001-2020:

الجدول رقم 01: تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة 2001-2020.

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020
معدل النمو الاقتصادي%	2.1	6.8	5.1	4.3	4.2	4.6	3.9	3.8	4.1	3.8	4	3.7	2.3	2.6

المصدر: تقارير البنك الدولي.

"غير أن هذه المعدلات ترجع أساسا إلى مداخيل قطاع المحروقات. ولتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ينبغي القيام بما يلي:

- تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي والقطاع السياحي.
- عصرنة تسيير المؤسسات لتجنب تبذير الأموال في مشاريع غير مجدية اقتصاديا.
- تطوير القطاع الخاص وجعله يساهم في التنمية الاقتصادية.

[1] – الجودي صاطوري،نفس المرجع السابق،ص 306.

1-2-2 معدل البطالة: اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والصيغ للحد من تفشي البطالة لا سيما في أوساط الشباب، وبالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلا أنها تبقى مرتفعة."[1] والجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019:

الجدول رقم 02: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019:

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة في الجزائر%	19.2	17.7	15.3	13.8	12.4	11.3	11.1	9.8	11.2	11.2	10.5	12.3	11.7	11.4

المصدر: تقارير البنك الدولي.

"وما يلاحظ على طبيعة مناصب الشغل التي تم إنشاؤها معظمها مؤقتة، بالإضافة إلى ضعف التأهيل وتمركز اليد العاملة في الإدارات على حساب قطاع الصناعة والفلاحة.

ولزيادة فعالية مكافحة البطالة ينبغي وضع إستراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية:

- وضع آليات تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل.
- وضع بنك للمعلومات حول التشغيل.
- الاهتمام بالتكوين لإمداد القطاعات التي تعتمد التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة.
- توجيه اليد العاملة نحو القطاع الفلاحي وقطاع الأشغال العمومية.
- زيادة وتيرة النمو الاقتصادي الذي يؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى التشغيل.
- ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة وسوق العمل." [2]

1-2-3 مؤشر الفقر:

" الفقر ليس مجرد إنخفاض في الدخل فقط، فالفقراء يعانون على جبهات كثيرة: إعتلال الصحة، الحرمان من التغذية، المأوى والتعليم، البطالة، العزلة، التأثر وبشدة لكوارث الطبيعية والاضطراب الإقتصادية تدني السلم الاجتماعي، والخوف من المستقبل."[3]

[1] – الجودي صاطوري، نفس المرجع السابق، ص 306.

[2] – الجودي صاطوري، المرجع السابق، ص 306.

[3] - مذكرة ماستر اكاديمي، بحري حليمة، دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الفقر في الجزائر خلال 2000-2017،جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم الجزائر 2019 ص6.

فبعد التطور الملحوظ في معدلات الفقر منذ سنة 2000 وانخفاضه بشكل كبير إلا أنه من الواضح أن الجزائر تواجه عدة تحدت في الحد من ظاهرة الفقر منذ سنة 2015، فتشير التقديرات إلى أن حجم الفقر وعمقه عرف تزايد في الآونة الأخيرة، وذلك راجع للأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر وسياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة .ولتحقيق مسار نمو أكثر حيوية وعدالة، على الدولة بذل جهود جدية للتغلب على الضعف البنيوي الرئيسي، وينبغي أن تشمل هذه الجهود :

- تقوية بيئة الاقتصاد الكلي.
- القيام صلاح واسع النطاق للقطاع العام والمؤسسات .
- تحقيق كفاءة مرتفعة للاستثمار في رأس المال المادي والبشري.
- تقوية الأنظمة المالية المحلية السيئة اتجاه الامتناع الدولي إلى القضاء على الفقر أو على الأقل محاولة التخفيف منه [1].

" لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي والسياسات الانكماشية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر إلى ظهور فئات واسعة فقيرة، حيث يمكن تقديم بعض الإحصائيات الخاصة بالوضع الاجتماعي كما يلي:

- انخفاض نسبة الأمية بين الكبار (أكبر من 15 سنة) من 32% سنة 2001 إلى 23% سنة 2005 لتصل إلى أقل من 15% سنة 2014 نتيجة الدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج محو الأمية.
- نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام انتقل من 1500 دولار سنة 2001 إلى 3000 دولار سنة 2005 ليستقر في حدود 3500 دولار سنة 2014.
- انتقال الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون من 9000 دج سنة 2001 إلى 15000 دج سنة 2005 ليصل إلى 18000دج بداية من سنة 2012.
- تحسن الوضع في مجال الأمراض المعدية بين الأوساط الشعبية بفضل البرامج الوقائية وتحسن المياه الصالحة للشرب "[2].

والجدول التالي يوضح مؤشرات آفاق أوضاع الفقر الكلية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014:

[1]- مذكرة ماستر اكاديمي،بحري حليمة،نفس المرجع السابق ص51

[2] – الجودي صاطوري، المرجع السابق، ص 307.

الجدول رقم 03: مؤشرات آفاق أوضاع الفقر الكلية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل الفقر في الجزائر%	23	21	16	15	13	12	11.5	11.4	11.1	5.7	-	7	-	-

المصدر: تقارير البنك الدولي.

"وبالرغم من التحسن الملحوظ في مجال مكافحة الفقر في الجزائر، إلا أنه ينبغي على الحكومة مضاعفة الجهد لا سيما في مجال دعم السلع الغذائية الضرورية وتبني استراتيجية واضحة في مكافحة الفقر وإسناد مهمة مكافحة الفقر لوزارة التضامن الوطني. وللتقليل من حدة الفقر يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

- تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في المساهمة في القضاء على الفقر.
- تدخل الدولة في حماية المجتمع من الانعكاسات الاجتماعية التي تواكب عملية الإصلاح الاقتصادي.
- تبني سياسة اجتماعية سليمة وواضحة اتجاه الفقراء.
- مراعاة السياسة الاجتماعية عند اعتماد البرامج الاقتصادية.
- تعزيز النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى زنادة فرص العمل." [1]

1-2-1 التلوث البيئي: " رغم إدراك الحكومة بأهمية المحافظة على البيئة إلا أن تفاقم حدة التلوث البيئي هو الغالب نتيجة إهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية السابقة، ويرجع سبب التدهور البيئي في الجزائر في الآتي:

- إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات.
- قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة نتيجة امتلاك الجزائر لثروة نفطية وغاز طبيعي هام.
- ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات.
- ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف.
- سوء استغلال موارد الطاقة والتأخر في تبني مشاريع الطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية.
- النمو الديموغرافي وسوء التهيئة العمرانية المنجزة.

ولمواجهة كل ما سبق أصدرت الحكومة الجزائرية العديد من التشريعات المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بدءا من القانون 10/03 الصادر سنة 2003، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير الجبائية

[1] - الجودي صاطوري، المرجع السابق، ص 307.

في قوانين المالية المتعاقبة والتي تهدف إلى إرساء ثقافة بيئية والاهتمام بنشر الوعي البيئي لدى فئات المجتمع وكذا تكثيف الرقابة على الأنشطة الملوثة قصد حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة." [1]

1-2-5 معدل التضخم:" ما يلاحظ على معدلات التضخم عبر مختلف برامج التنمية وخلال السنوات من 2001 إلى 2014 أنها متذبذبة، والجدول التالي يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2019:

الجدول رقم 04: تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2001-2019.

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم في الجزائر%	4.2	2.6	3.6	3.5	6.1	3.9	4.5	6.8	5.7	4	6.4	6	4.3	3

المصدر: تقارير البنك الدولي.

مما سبق (الجدول رقم 04) يلاحظ أن معدل التضخم عرف نوعا ما ارتفاعا خلال السنوات 2009 و2013 وهذا نتيجة الزيادات المعتبرة في الأجور ومراجعة القوانين الأساسية لمختلف القطاعات الاقتصادية والعمومية.

وللتقليل من معدلات التضخم والتحكم فيها ينبغي القيام بما يلي:

- التحكم في الأسعار المسببة للتضخم لاسيما أسعار مواد البناء والصناعة الغذائية وقطاع الصناعات المعدنية والإلكترونية.
- ترشيد النفقات واعتماد المعيار الاقتصادي في قبول أو رفض المشاريع.
- الاهتمام بالإنتاج المحلي وتشجعه.
- التقليل من فاتورة الاستيراد، الشيء الذي يساعد على التقليل من التضخم المستورد."[2]

2- أهم مشاريع ومحاور التنمية المستدامة في الجزائر:

من أجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015-2019 يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

ولإبراز الأهداف الطموحة والإستراتيجية لهذا البرنامج سيتم توضيح محتوى هذا البرنامج ومتطلبات تجسيده.

[1] - الجودي صاطوري، المرجع السابق، ص 307.

[2] - الجودي صاطوري، المرجع السابق، ص 307.

2-1 محتوى برنامج التنمية للفترة 2015-2019: رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية، حيث يهدف هذا المخطط إلى تحقيق معدل نمو بقارب 7%مع آفاق سنة 2019.

وسبتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة القادمة بالاعتماد على احتياطي صرف يقدر بـ 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة بـ 5600 مليار دينار.

وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية الذي ستشرع الحكومة الجزائرية في تجسيده في الآتي :

2-1-1 تطوير الاقتصاد الوطني: وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجياً من التبعية للمحروقات، وهذا بإنتاجها سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هذا المسعى مرفوق بترشيد الانفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة.

2-1-2 ترقية وتحسين الخدمة العمومية :وذلك من خلال مواصلة جهود إنجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

2-1-3 تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية :وفي هذا المجال يهدف برنامج التنمية القادم إلى تحسين ما يلي:

- ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع عل ترقية قنوات الحوار والاتصال.
- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية.
- تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية.
- تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة.
- العمل على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير."[1]

2-2 متطلبات تجسيد برنامج التنمية للفترة 2015-2019: " من أجل تجسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي :

2-2-1 عصرنة المنظومة المصرفية والمالية :في هذا المجال، فإن أهم العمليات التي ينبغي تجسيدها تتمثل في الآتي:

[1] – الجودي صاطوري، المرجع السابق، ص 308.

- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي.
- تطوير واستعمال أدوات الدفع العصرية وتدعيم وتحديث النظام المعلوماتي للبنوك.
- تطوير استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في معالجة العمليات البنكية وبالتالي تحسين الخدمة المقدمة للزبائن.
- تقليص آجال معالجة ملفات القروض والتمويل من خلال ضمان المزيد من اللامركزية في اتخاذ القرار.

2-2-2 توسيع وعصرنة القطاع الصناعي :ومن أجل تحقيق ذلك يتطلب العمل والسهر على تحقيق ما يلي:

- ترقية الانتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة.
- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعة، خصوصا نشاطات إنتاج الاسمنت والفوسفات وصناع الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية وغيرها.
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة.
- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكيفيه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.

2-2-3 تطوير النشاطات الفلاحية :لقد أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة، ومن أجل مواصلة الجهود المبذولة في هذا القطاع فقد تم رسم إستراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال:

- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار، وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب.
- الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400.000 هكتار من الأشجار المثمرة وغير المثمرة.
- مضاعفة الانتاج من المنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات، من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع فدوراتها."[1]

[1] – الجودي صاطوري، المرجع السابق، ص 308.

4-2-2 تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها :" من أجل تعزيز الانجازات المسجلة في هذا المجال، فقد سطرت الحكومة أهداف لاستكمال مختلف المشاريع قيد الانجاز والشروع في إنجاز برنامج هام لتطوير المنشية الأساسية تمثلت على الخصوص في الآتي:

- توسيع شبكة الطرق والطرق السيارات من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيار بطول إجمالي قدره 663 كلم.
- تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط جديدة وعمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها.
- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب والهضاب.
- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدة.
- إنجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة ووهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها.

وعليه، يتضح من خلال ما سبق أن برنامج آفاق التنمية للفترة الخماسية الحالية ترمي في مجملها إلى تعزيز قدرات الاقتصاد الجزائري أما انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، كما سيعطي هذا المخطط أمال جديدة للتنمية المحلية والبشرية وبناء اقتصاد تنافسي ومتنوع يسمح بالخروج من حلقة تبعية الاقتصاد الوطني لمداخيل البترول غير المستقرة."[1]

[1] – الجودي صاطوري، المرجع السابق، ص 309.

المطلب الثاني: تمويل المشاريع من طرف البنوك الإسلامية ودرجة نجاحها.

لقد كسرت البنوك الإسلامية حاجز انسياب الأموال المعطلة في قنوات النشاط الاقتصادي كي تقوم النقود بوظائفها في محاربة الاكتناز. قال الله تعالى:" ﴿**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾" [1].

1- تمويل المشاريع من طرف البنوك:

إن بنك السلام وبنك البركة من البنوك الإسلامية التي تعمل هنا في الجزائر ومن خلال عدّة وكالات منتشرة في كامل التراب الوطني استطاعت أن تستميل أصحاب رؤوس الأموال الاستثمار فيها.

1-1- تعريف بنك البركة:

"تم إبرام اتفاقية الإنشاء بتاريخ 1مارس 1990 بين كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري وشركة البركة القابضة السعودية، ويعتبر صدور قانون النقد القرض بتاريخ 14 أبريل 1990 بمثابة الحافز الأساسي الذي دفع بأصحاب مشروع بنك البركة الجزائري إلى طلب الاعتماد، وبعد فحص الملف والمستندات المرفقة به رخص مجلس النقد والقرض لبنك البركة الجزائري بالعمل في التراب الجزائري طبقا للمادة 137 من قانون النقد والقرض، والتي تجعل منه مؤسسة مالية خاضعة لقواعد القانون الجزائري حيث باشر أعماله المصرفية ابتداءً من تاريخ 1990 بالمقر الاجتماعي بمدينة الجزائر العاصمة وبرأسمال قدره برأس مال 500.000.000 دج مقّسمة على 000 500 سهم قيمة كل سهم 1000 دينار جزائري ويشترك فيه مناصفة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك حكومي جزائري ب 50%."[2]

1-2- تعريف بنك السلام:

وحول مصرف السلام وتحت إطار قانون رقم 03-11المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية والذي، تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة ويقّدر رأس مال مصرف (السلام) الذي تمّ افتتاحه بتاريخ: 2008/10/20 بـ 72 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 100 مليون دولار."[3]

فككل البنوك التجارية يقدم البنك خدمات مصرفية متنوعة منها ما يستهدف الفرد الجزائري ومنها ما يستهدف المؤسسات. وللوقوف حول مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية، وتعتمد على مؤشرات واقع التمويل الاسلامي في الجزائر من خلال:

أ- تطوّر حجم رأس المال الخاص بالنسبة للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

---

[1] -القرآن الكريم، سورة التوبة، الأية 34.

[2] -بنك البركة ، الموقع الإلكتروني.

[3] -مصرف السلام، الموقع الإلكتروني.

ب–تطور حجم التمويلات الممنوحة والودائع.

وسيتم شرح مؤشرات واقع التمويل الاسلامي في الجزائر وهي كتالي:

أ– تطوّر حجم رأس المال الخاص بالنسبة للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر:

"ونقصد برأس المال الخاص ما يسمى بحقوق الملكية والتي تضم: (رأس المال المدفوع + الاحتياطات بجميع أنواعها + الأرباح غير الموزعة)، وقد كان حجم رأس المال بنسبة لبنك البركة سنة 2007 ب 29481 مليون دج، ثم بلغ سنة 2015 ب 23463 مليون دج.

وبالنسبة لمصرف السلام بلغت قيمة الأموال الخاصة سنة2011 أدنى قيمة لها 230467 أين سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة حيث بلغت سنة 2016 مقدار 5381433 دج مقابل 4301347 دج سنة 2015 حسب البيانات المالية الواردة في تقارير المصرفين"[1]. والجدول تالي يوضح تطور حجم رأس المال الخاص (الوحدة ب مليون دج).

الجدول رقم 05: تطور حجم رأس المال الخاص.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حقوق الملكية مصرف البركة (دج)	29481	35014	10116	18843	11974	13018	22965	23810	23463	24312	24546	27429
الأموال خاصة لدى مصرف السلام (دج)	———	———	———	———	230467	2616675	3999990	4301347	5381433	5381433	6562679	7304949

المصدر: تقارير بنك السلام وبنك البركة في الجزائر.

" وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لحجم الأرباح لدى مصرف السلام، فنلاحظ ارتفاعا ملحوظا في النتيجة الصافية في سنة 2016 بقيمة 08611080 بالمقارنة بسنة 2015 حيث بلغت 357301 دج حين ذاك. أما ربحية مصرف السلام من خلال إيرادات البنكية المحصلة مقابل الخدمات المقدمة لزبائن قد بلغت

[1] – بن عزة إكرام وبلدغم فتحي، أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية –دراسة تحليلة على مصرف السلام والبركة في الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 09، مستغانم–الجزائر–، 2019/03/06، ص 41.

807584 سنة 2015 ثم ارتفعت إلى قيمة 907717 دج سنة 2012." [1]والجدول التالي يوضح ربحية مصرف السلام وهو كتالي: (الوحدة ب مليون دج).

الجدول رقم 06: أرباح مصرف السلام.

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صافي أرباح مصرف السلام	898166	1119549	6601266	1383314	357301	0861080	1181246	2418015
ربحية مصرف السلام مقابل الخدمات	920412	1533 609	2441748	186660	807584	907717	335675	1185225

المصدر: التقارير السنوية لبنك السلام.

" كما قدرت نتيجة السنة المالية (أي حجم الأرباح الصافية) بنسبة لبنك البركة سنة 2014 قيمة 4.306 مليون دج أين عرفت انخفاضا في سنة 2015 بقيمة 2.055.918 مليون دج حيث قدر الانخفاض بقيمة 199 مليون دج، وفيما يخص الإيراد البنكي خلال فترة 2007-2015 فقد قدر من طرف بنك البركة الجزائري سنة 2007 ب 4.373301 مليون دج، حيث سجل ارتفاعا هادئا اين بلغ سنة 2015: 7.818.191 مليون دج "[2]. والجدول التي يوضح ذلك:

الجدول رقم 07: أرباح مصرف بنك البركة.

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صافي أرباح بنك البركة	1320856	2672738	2142854	1573243	3778297	4190030	4092489	4306604	4055918	3983568	3548415	5166572
ربحية بنك البركة مقابل الخدمات المصرفية	43773301	10560999	0896249	2557241	7804239	2858288	7760063	7473150	7818191	8538986	8668943	11849634

المصدر: التقارير السنوية لبنك البركة.

[1] – بن عزة إكرام وبلدغم فتحي، المرجع السابق، ص 42.

[2] – بن عزة إكرام وبلدغم فتحي، المرجع السابق، ص 43.

ب-تطور حجم التمويلات الممنوحة والودائع.

" قدر حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة الجزائري سنة 2007 بـ 36035 مليون دج، وبلغ سنة بـ 2015 مليون دج، أي تضاعف حجم التمويلات الممنوحة بحوالي مرتين ونصف وهذا ما يعكس التوجه التصاعدي ومدى حركية القروض الموجه لاقتصاد. فيما بلغ حجم الودائع لبنك البركة الجزائري 44676 مليون دج سنة 2007، وبلغ سنة 2015 قيمة 15456 مليون دج"[1]. والجدول التالي يوضح ما يلي:

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الودائع	44576	55188	57293	89983	103285	11651	125435	125768	15456	170137	207891	223995
إجمالي التمويلات	36035	49949	59761	55770	58737	58468	63354	80627	96453	110711	139677	156460

"وفيما يخص مصرف السلام وتفعيلا للنشاط التجاري تم تسجيل ارتفاعا ملحوظا في إجمالي الودائع في سنة 2016 بقيمة 29084236 دج بعدما كانت 19407756 سنة 2015 أين شهدت أدني قيمة لها سنة 2011 بقيمة 10438014 دج أما جانب نشاط التمويل بفضل التسهيلات التي اعتمدها المصرفي مما أعطى مرونة معتبرة وسريعة حيث سجلات ارتفاعا متواصلا خلال سنوات نتيجة لإستراتيجية التمويل التي اعتمدها المصرف واستقطاب المتعاملين المتميّزين أين سجلت ارتفاع سنة 2016 بقيمة 30845987 دج"[2]. والجدول التالي يوضح ما يلي:

[1] – بن عزة إكرام وبلدغم فتحي، المرجع السابق، ص 43.

[2] – بن عزة إكرام وبلدغم فتحي، المرجع السابق، ص 44.

الجدول رقم 09: تطور الودائع وحجم التمويلات الممنوحة لبنك السلام فترة 2011-2018.

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي التمويلات لدى بنك السلام	13905813	20695161	28774246	23939475	23130277	30845987	29377096	45454481
إجمالي الودائع	10438014	16125515	19084716	81915409	75619407	29084236	53717182	70615294

المصدر: التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر.

2- مساهمة البنوك الإسلامية في إنجاح مشاريع التنمية المستدامة في الجزائر:

أ- مساهمة بنك السلام في التنمية المستدامة:

- **التمكين الاقتصادي:**

- تفعيلا للدور التنموي للمصرف تم إعادة هيكلة إدارتي التمويلات والعمليات التجارية والتركيز على دعم نشاط الفروع وقد سجلت الودائع ارتفاعا ملحوظا في سنة 2016 بنسبة 46% مقارنة لسنة 2015 كما تم تسجيل فتح 818 حساب ادخار جديد سنة 2016.

- كما يسعي لإبرام اتفاقيه مماثلة مع بنك البركة الجزائري على اعتبار ان هاتين المؤسستين توافران فرص توظيف الأموال وفق أحكام الشريعة، ويسعى المصرف أيضا لإبرام اتفاقية تبادل السيولة مع البنك المركزي في إطار السوق النقدي وعمليات إعادة التمويل.

- أما بالنسبة للتمويلات يسعي المصرف إلى تفعيل نشاط التمويل عبر استلام ملفات التسهيلات التي تدخل ضمن صلاحيتها وصلاحيات مجلس الإدارة والبث فيها عن طريق التمرير مما أضفى سرعة ومرونة معتبرة في معالجة هذه الملفات، وقد سجلت محفظة التمويلات المباشرة ارتفاعا بنسبة 32%. كما وسجلت التمويلات غير المباشرة ارتفاعا كبيراً منتقلةً من 1.1 مليار دولار في 2015 إلى 1.5 مليار دولار في 2016 أي نسبة نمو 33 % مقّسمة إلى عمليات التجارة الخارجية.

– وتبقى تمويلات قصيرة الأجل تمثل أكبر حصة في المحفظة ائتمانية بنسبة 73% موزعة على عدة قطاعات أهمها قطاع التجارة –مواد البناء– المواد الغذائية– الأعلاف– البسة الجاهزة –المواد الأولية صنع الغيار– قطاع الترقية العقارية– قطاع المقاولات– قطاع الصناعات التحويلية " [1].

ب–مساهمة بنك البركة الجزائري في التنمية المستدامة:

- **التمكين الاقتصادي:**

– إعطاء فرصة الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التمويل المصغر.

– تطبيق وساطة استثمارية نشطة تكملةً لعمليات إنتاجية حقيقية ذات قيمة مضافة، ومن خلال تبادل السلع.

– قيام الوحدات مصرف البركة بقبول الودائع على أساس الاستثمار، وبموجب ذلك يشارك المودعون والبنك في النتائج الفعلية التي تحققها استثماراتهم.

– أما التمويل، فإنه يقدم للشركات التجارية بشكل رئيسي على أساس بيع التقسيط أو الإجارة أو المشاركة في رأس المال، وبهذه الطريقة ويشارك الجميع في جني أرباح الاستثمار. وممارسة المشاركة في الربح تقوم على أساس أن خلق الثروة ناتج عن شراكة بين المستثمر ورجل الأعمال، حيث يتم بموجبها الاشتراك في تحمل المخاطر وتحقيق العوائد: إن العائد على رأس المال المستثمر يأتي من الأرباح المحققة فعلا، وليس على أساس أسعار فائدة محددة مسبقاً.

– الحرص على تمويل والاستثمار في المشاريع التي تدعم بناء وحدات السكنية مناسبة التكاليف وتوفر خدمات صحية الأفراد المجتمع.

– حقق بنك البركة الجزائر، نتائج مالية متميزة خلال العام 2016 دعما للتنمية الاقتصادية، حيث ارتفع صافي الدخل التشغيلي 13.4 بالمائة، ومجموع الأصول 9 % ومحفظة التمويلات والاستثمارات 15 % والودائع 10 %وحقوق المساهمين 5 % في ديسمبر2016، مقارنة مع ديسمبر 2015، وذلك على الرغم من الأوضاع الاقتصادية في الجزائر نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية.

– التوسع في المنتجات والخدمات المقدمة وتنويع مصادر الدخل المحافظة على الدخل عند مستويات جيدة حيث ساهم الارتفاع في تمويلات المشاركة ومحفظة الإجارة المنتهية بالتمليك والاستثمارات جميعها في تلك الزيادات.

[1] – بن عزة إكرام وبلدغم فتحي، المرجع السابق، ص 45.

– كما أظهرت النتائج المالية للبنك أن موجودات البنك نمت في نهاية ديسمبر 2016 بنسبة 9 %لتبلغ 210مليار دينار جزائري بالمقارنة مع ديسمبر 2015.وبلغت قيمة التمويلات والاستثمارات 112مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 2016، محققة ارتفاعا بنسبة 15 %بالمقارنة مع 01 ديسمبر 2015.

– كما ارتفع مجموع الودائع وحقوق حاملي حسابات الاستثمار بنسبة 10% ليصل إلى **170.59** مليار دينار جزائري في ديسمبر 2016 بالمقارنة مع ديسمبر عام 2015 وهي تمول ما مجموعه 81بالمائة من إجمالي موجودات البنك، ما يعكس متانة قاعدة عملاء البنك. في حين بلغ مجموع حقوق المساهمين 23 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر2016بارتفاع نسبته 5 بالمائة بالمقارنة مع ديسمبر **2005**." [1]

[1] – بن عزة إكرام وبلدغم فتحي، المرجع السابق، ص 46–47.

المبحث الثاني: رفاهية الفرد الجزائري.

تعتمد الرفاهية على درجة النمو الاقتصادي وعلى دخل الفرد الواحد من الدخل الوطني، فكلما ازداد النمو الاقتصادي ارتفع دخل الفرد وكلما انخفض الدخل دلّ على أن مستوى النمو ضعيف أو معدوم.

فبارتفاع دخل الأفراد داخل المجتمع ترتفع القدرة الشرائية فيصبح قادراً على استهلاك الكماليات زيادة على الضروريات ويقوم بعملية الادخار التي تقوده حتما للاستثمار الذي يعود عليه بمداخيل إضافية .

المطلب الأول: النمو الاقتصادي ودخل الفرد في الجزائر.

1- النمو الاقتصادي الجزائري:

سجل الاقتصاد الجزائري نمواً قويا في أوائل عام 2017 بفضل معدلات نمو قوية في إنتاج المحروقات، وإنفاق عام أكبر من المتوقع، لكن ثمة تحديات هيكلية تعوِق النمو خارج قطاع المحروقات، واستثمر ارتفاع التضخم، وظل العجز المزدوج مرتفعاً، متسبباً في تناقص وفرات واحتياطات المالية العامة. وفي الأمد المتوسط، منَّع أن ينخفض بشدة معدل النمو والعجز المزدوج مع مضي الحكومة في تطبيق تدابير فورية وفعّالة لضبط أوضاع المالية العامة، وستظل إصلاحات مصاحبة لنظم الدعم ترتيبات لحماية ما أُنجِزَ في مجال الحد من الفقر.

وتشير المصادر إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغ 3.7% في الربع الأول لسنة 2017.

وقد تراجع معدل النمو بشدة في النصف الثاني من سنة 2017 وبداية سنة 2018.

فمع ظهور أثار تدابير ضبط أوضاع المالية العامة، واستقرار إنتاج النفط، هبط معدل النمو الكلي وأدى إلى ارتفاع الضرائب ورسوم الاستيراد، فلم يتجاوز معدل أو مستوى النمو 2% خلال سنتي 2017 و2018 على التوالي، وهو مستوى ضعيف جدا لبلد يتميز بضخامة شريحة الشباب.

فهذا النمو المتباطئ للاقتصاد الجزائري أدى إلى تدهور أفاق النمو على المدى الطويل مما أدى الى تناقص كبير في الاحتياطات المالية الوقائية.

في حين قد سجل حساب المعاملات عجزاً يصل الى 10% خلال سنة 2019 وهو مستوى يمكن تحمل أعباءه بالنظر إلى مستوى الاحتياطات. فتدابير ضبط أوضاع المالية العامة والإصلاحات الحادثة لنظام الدعم زادت من معدلات الفقر والحرمان خلال الفترة بين 2017 و2019. وانعكس ذلك على الوضع السياسي بالبلاد نتيجة السخط الاجتماعي وبطء التحول الهيكلي وإدارة السياسة النقدية غير التقليدية منذ 2017/09/06.

فانخفاض الإنفاق الحكومي والزيادات الضريبية وارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب، وكذا الحصاد الأولي للسياسة النقدية الجديدة، أدى إلى هبوط حاد في إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي زيادة الفقر والحرمان مما حرك الوسط الشعبي وأثر على سياسة البلاد.

فالتأخر في اتخاذ سياسات إصلاحية مالية وهيكلية أثر بشكل سلبي على نمو الاقتصاد الوطني[1].

الجدول 10: الجزائر/ مؤشرات آفاق أوضاع الفقر الكلية (التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يذكر خلاف ذلك).

	2014	2015	ت 2016	م 2017	م 2018	م 2019
نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة	3.8	3.7	3.3	2.2	2.0	1.5
الاستهلاك الخاص	4.4	3.9	3.3	3.6	3.3	3.4
الاستهلاك الحكومي	1.1	3.1	1.3	1.2	1.0	−0.5
إجمالي استثمار رأس الثابت	6.4	5.7	3.5	1.1	−4.6	−4.7
صادرات السلع والخدمات	0.2	0.6	7.9	2.3	3.9	3.6
واردات السلع والخدمات	8.4	6.4	−3.0	1.6	1.5	1.0
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	4.1	3.8	3.4	2.1	2.0	1.5
الزراعة	2.5	6.0	1.8	2.2	2.5	2.7
الصناعة	1.5	1.8	6.2	3.2	3.1	2.5
الخدمات	6.6	4.6	1.8	1.2	1.0	0.3
التضخيم الرقم القياسي (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين)	2.9	4.8	6.4	5.5	4.4	4.0
رصيد المالية الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	- 4.4	−16.5	−15.6	−13.0	−10.8	−9.5
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	−8.0	−15.7	−13.7	−11.5	−7.3	−5.7
الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)	7.7	8.8	20.6	17.9	17.7	17.0
الرصيد الأساسي (% من إجمالي الناتج المحلي)	−7.8	−15.3	13.4	−10.8	−6.6	−5.3

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية لإدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة وقطاع الممارسات العالمية لمكافحة الفقر.

ملاحظة: ت = تقديرات، م= متوقع.

[1] - ملخص من MEM-Oct2017-Algeria-ARA

الشكل 03: الجزائر / نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

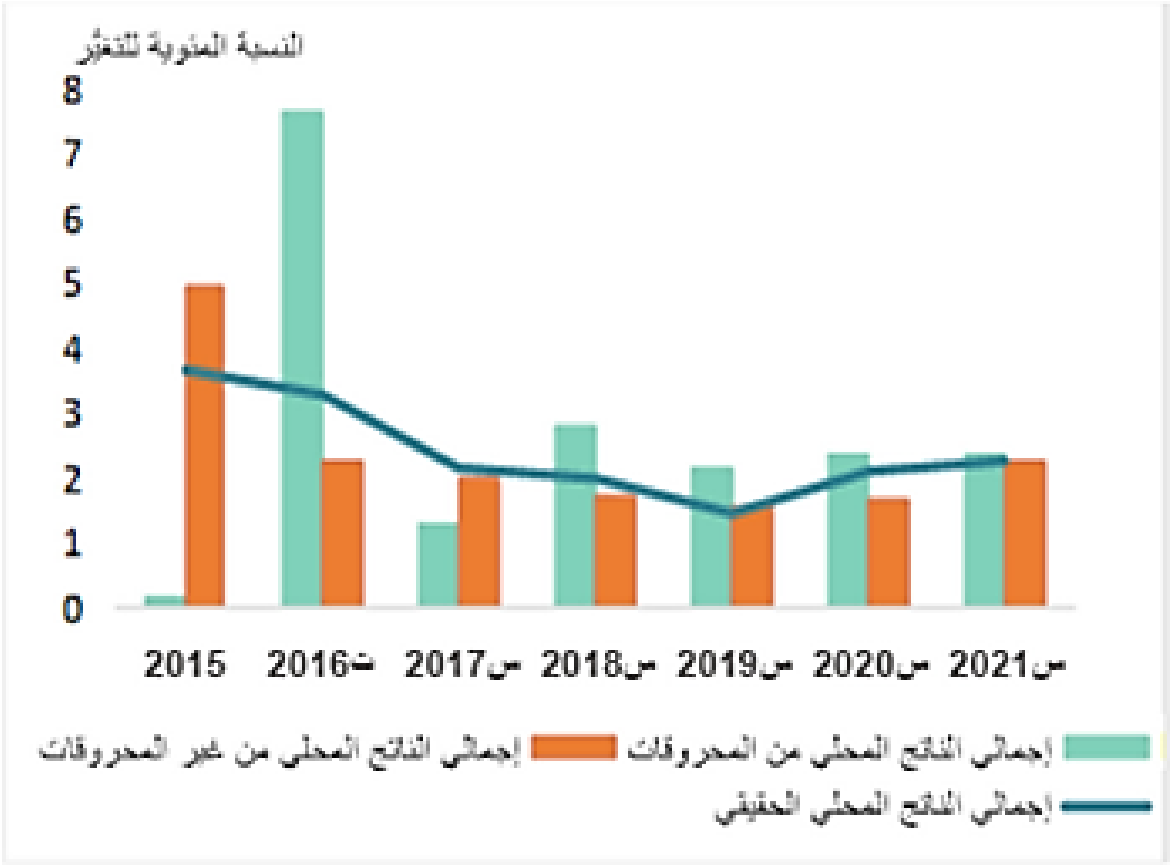

المصادر: تقديرات وإسقاطات خبراء البنك الدولي.

2- دخل الفرد الجزائري:

على غرار الدول السائرة في طريق النمو يعاني الفرد الجزائري من انخفاض كبير في الدخل مقارنة ببعض الدول العربية والآسيوية، أما الدول الأوربية فلا مجال لمقارنة الدخول الفردية بها بدخول أفراد الدول الفقيرة والتي تصل نسبته إلى عشرات الأضعاف في جل القطاعات.

فنظراً لانخفاض الناتج المحلي الجزائري انخفضت القدرة الشرائية والذي يرجع في الأساس للتضخم الناتج عن السياسة النقدية الجديدة.

فدخل الفرد الجزائري يتعرض لضغط كبير بسبب عدة مؤثرات غير مباشرة من بينها السياسة النقدية غير التقليدية والأوضاع السياسية للبلاد وانخفاض الناتج المحلي.

ففي ظل انخفاض سعر البترول والتباطؤ الدائم للنمو الاقتصادي جعل من دخل الفرد الجزائري الحقيقي بعيداً كل البعد عن الدخل الذي يمكننا من قياس رفاهية الفرد الجزائري.

1- توزيع الدخل عند الافراد: يجتمع كل الأفراد في توزيع دخلهم بين الاستهلاك والادخار.

شكل04: توزيع الدخل عند الأفراد.

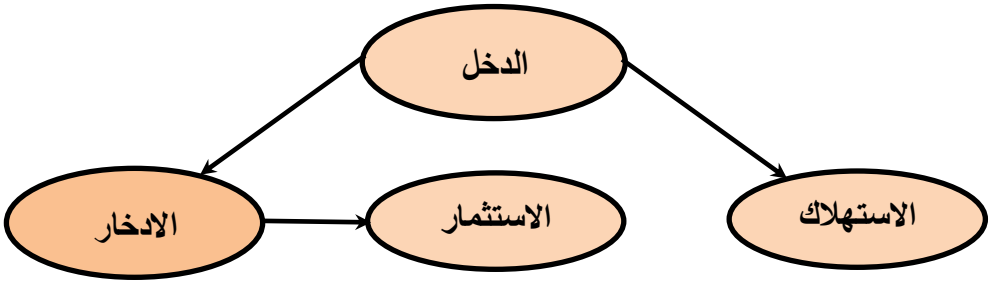

المصدر: إعداد الباحثة.

شكل05- توزيع الدخل عند الفرد المسلم.

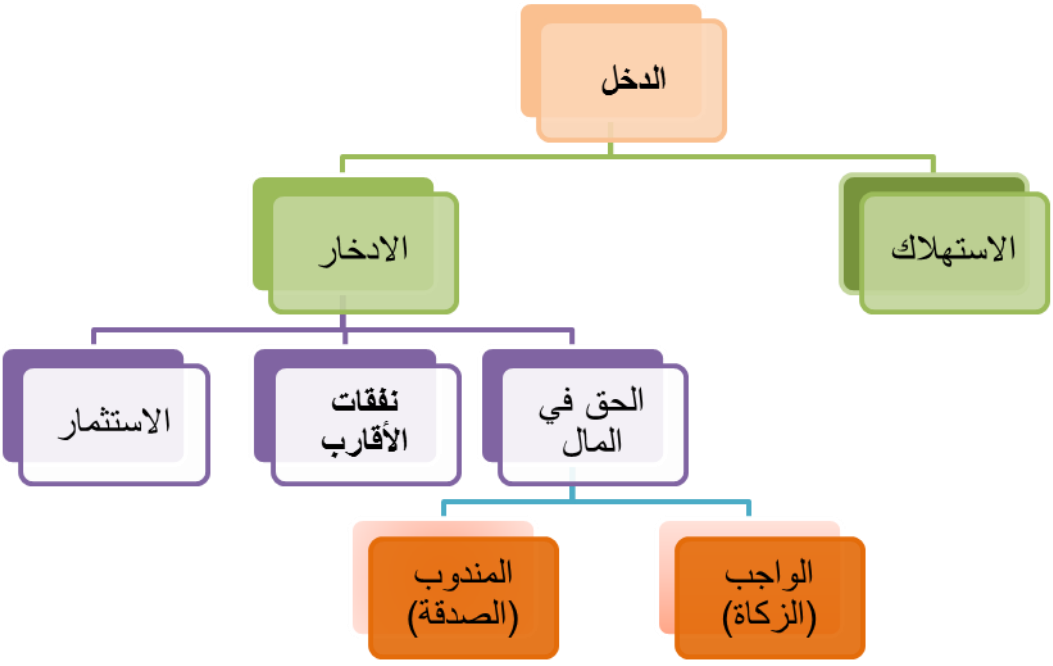

المصدر: عبد الله ابراهيم نزال، محمود حسين الوادي، نفس المرجع السابق ص 51.

فبارتفاع دخل الأفراد داخل المجتمع ترتفع القدرة الشرائية فيصبح قادراً على استهلاك الكماليات زيادة على الضروريات ويقوم بعملية الإدخار التي تقوده حتماً للاستثمار الذي يعود عليه بمداخيل اضافية.

المطلب الثاني: مساهمة البنوك الإسلامية في رفاهية الأفراد.

1- أهم المصادر ودورها في تحقيق رفاهية الأفراد

انعكس تطبيق التمويل الاسلامي على اقتصادات الدول المطبقة له إيجاباً وظهر ذلك من خلال التطور والنمو الاقتصادي المحقق بها والذي انعكس مباشرة على الأفراد.

ويتضح دور المصارف في تحقيق رفاهية الأفراد من خلال البعد الاجتماعي الذي تؤديه هذه البنوك الإسلامية وهو كتالي:

أ- جمع الزكاة:

ويسعى كل من بنك البركة وبنك السلام بالجزائر لتحقيق رفاهية الأفراد من خلال التمكين الاجتماعي:

فالعديد من المصارف الإسلامية قامت بإنشاء صناديق خاصة مهمتها جمع الزكاة وتوزيعها للمستحقين؛ فيعتبر النظام المصرفي الإسلامي قاعدة مهمة لتطوير صناديق الزكاة لما يوفره من آليات التكافل والتواصل الاجتماعي، وكما أن الزكاة تعتبر جزءا لا يتجزأ من النظام المالي الاسلامي عامة والنظام المصرفي خاصة.

فالزكاة تدير أموالا طائلة التي من شأنها الدفع بعجلة التنمية المستدامة في المجتمع، والزكاة في الاقتصاد الإسلامي لها آثار تنموية مباشرة وأخرى غير مباشرة، ومن المتعارف عليه أن الزكاة تزيد الإنتاج وتستثمر الأموال، وتوزيع الثروة، وتحل مشكلات البطالة، وتحارب التضخم، وتؤمن فرص العمل للقادرين عليه، فهي تأثيرا كبيرا على التنمية في البلاد، ولكي تقوم الزكاة بهذا الدور الكبير يجب أن توجه أموالها لمشاريع استثمارية منتجة تقوم بكفاية الفقراء على سبيل الدوام، فقد اتخذ مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي سنة 1986 قرار يقول: " يجوز من حيث المبدأ توظيف أموال الزكاة في مشاريع استثمارية تنتهي بتمليك أصحاب الاستحقاق أو تكون تابعة للجهة الشرعية المسؤولة عن جمع الزكاة وتوزيعها على أن تكون بعد تلبية الحاجة الماسة الفورية للمستحقين، وتوافر الضامنات الكافية للبعد عن الخسائر"[1].

فدور أموال الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة يكون من خلال:

أ. أنه يتم الحصول عليه بدون تكلفة، والتكلفة هي المبلغ الذي يخصم من الإيراد قبل الوصول إلى الربح. هذه الخاصية تجعل المستثمر المسلم يحقق ربحا أكبر من غيره – عند تشابه الظروف الأخرى – وبالتالي إذا تم الاستثمار في مشاريع عالية التكلفة، مثل مشاريع التنمية المستدامة فإن الربح المتبقي للمستثمر في النظام المسلم أكبر من الربح المتبقي – إذا تبقى– للمستثمر في النظام غير المسلم بسبب

[1] - **مجلة المجمع الفقهي الإسلامي**، العدد ،3ج 1ص 309.

وجود التكلفة المفروضة على استخدام رأس المال، وهي الفائدة الربوية. وهذا ما يجعل النظام الإسلامي أقدر على قيادة عملية تمويل التنمية المستدامة من غيره من الأنظمة الاقتصادية[1].

ب. تعد فريضة الزكاة من أهم موارد الدولة المالية والمحرك الفعال التي حث المسلمين على استثمار أموالهم حتى لا تأكلها الزكاة، زيادة على توصيل الأموال من الأغنياء على الفقراء التي ستنفق في الغالب لقضاء حاجاتهم الاستهلاكية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي إنعاش الاقتصاد وتوفير فرص عمل جديده ومنه تحقيق التنمية.

ج. توجيه التمويل من مال الزكاة إلى الاستثمار في المجالات التي تفيد المجتمع، وهذه أهم ميزة لتمويل الاسلامي في مجال التنمية المستدامة، فالمال مال الجميع ومن هذا المنطق يجب أن يوجه التمويل لخدمة أفراد المجتمع بإقامة المشاريع التي لا تعود بضرر في الحاضر أو المستقبل[2].

د. كما أنه يتم توفير الموارد الإنتاجية الازمة من مال الزكاة والقيام بإنشاء مصانع وعقارات ومؤسسات تجارية ونحوها وتملكها للفقراء كلها أو بعضها لتدر عليهم دخًلا يقوم بكفايتهم كاملة، والعمل على إقامة المؤسسات والمنشآت الاستثمارية اللازمة لتقوية الأمة الإسلامية مثل حفر القنوات وتشييد الجسور والمباني العامة وغيرها من مشاريع التنمية المستدامة.

هـ. المساهمة في تحقيق العدالة وتوزيع الثروة.

و. التدريب المهني وإعادة التأهيل من يتلقون الزكاة مثل تدريب الحرفيين والتجار من أجل تعزيز مهاراتهم وكفاءتهم وتوفير المعدات والآلات الازمة للأسر المنتجة التي يمكن أن تمارس أنشطة اقتصادية في المنازل أو إنشاء الورش والمصانع لتعليم الخياطة والنسيج وإنتاج الملابس الجاهزة.

ز. العلاج الطبي والرعاية الصحية كأن تقام من أموال الزكاة المستوصفات العلاجية في مواقع مختلفة من أجل توفير العلاج الطبي للفقراء في مختلف مجالات التخصص وذلك بصورة مجانية أو مقابل رسوم رمزية، أو تعيين الأطباء المتطوعين، أو الذين يتقاضون أجور رمزية وتتولى مؤسسة الزكاة التكفل في هذه الأجور وتكاليف العلاج.

ح. الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنلوجي من أموال الزكاة وذلك لان هناك أزمة حقيقية تواجها الدول النامية في بناء تعليم البحث العلمي فدول المتقدمة توجه 98% من ميزانيتها للبحث العلمي[1].

---

[1] - لحليح، الطيب، **التمويل الاسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن مداخلة الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموار المتاحة، ص.

[2] - العيد، فراجتية، ومهديد، فاطمة الزهراء، **أهمية الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر(دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية المسلية،)** (بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة، والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب بالبليدة – الجزائر، 2008م، ص6.

ب- تقديم القرض الحسن: تتميز المصارف الإسلامية بتقديم القروض الحسنة، والقرض الحسن في البنوك والمصارف الإسلامية يقوم على إتاحة البنك مبلً غا محدًدا لفرد من الأفراد أو لأحد عملائهم، حيث يضمن سداد القرض الحسن، دون تحميل هذا الفرد أو العميل أية عمولات، أو مطالبته بفوائد وعائد استثمار هذا المبلغ، أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع، بل يكفي البنك فقط أن يسترد أصل القرض والأموال التي أقرضها لهذا العميل أو لهذا الفرد. ويتم تقديم هذه القروض

لغايات معينة مثل العلاج والتعليم وعمل المشروعات الصغيرة ولعلاج البطالة.

ج- الوقف: تشكل المصارف الإسلامية اليوم صندوق خاص للوقف يمكن من خلاله للمحسنين وقف أموالهم لأعمال الخير وتشرف المصارف الإسلامية على إدارته. فالوقف له عدة أهداف اجتماعية واقتصادية وبيئية وهي في غالبها نفس أهداف التنمية المستدامة ومن الادلة على ذلك:

أ. من بين أهم الأبعاد التي تهتم بها التنمية المستدامة هي: بعد الموارد الطبيعية والبعد الاجتماعي، وإن اهتمام الوقف بإعادة توزيع الدخل وتحسين البنية التحتية للاقتصاد وتوفير القروض لكثير من النشاطات الإنتاجية، يعتبر دليل واضح على اهتمام الوقف باستغلال الموارد الطبيعية وتقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

ب. من بين سمات التنمية المستدامة هي أنها تتوجه إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقًا ر في المجتمع، وهذا يمثل الهدف الرئيسي للوقف الذي يستهدف الفقراء والغرباء والمساكين والأيتام والضعفاء والمعوقين والغارمين وأبناء السبيل، من حيث توفير الحاجات الأساسية لهم من طعام ومسكن وتعليم وغيرها.

ت. تهتم التنمية المستدامة بتطوير الجوانب الروحية والثقافية في المجتمع، وإن اهتمام الوقف بتمويل المدارس والكليات ومراكز العلم وتعزيز الجانب الأخلاقي والسلوكي في المجتمع من خلال تضييق على منابع الانحراف لأكبر دليل على اهتمام الوقف بالجوانب الروحية والثقافية في المجتمع.

ث. تشترك التنمية المستدامة مع الوقف الإسلامي أن كليهما يهتم بأبعاد كثيرة تتعلق بحياة الإنسان مثل البعد الاقتصادي والبعد الثقافي والبعد الاجتماعي والبعد الإنساني وغيرها، كما أن جميع الأبعاد متشابكة ومتداخلة بعضها كمي وبعضها نوعي ومن الصعوبة فصلها عن بعضها البعض.

ج. الأهداف الأساسية للوقف الإسلامي تسعى لتحقيق التكافل والتضامن بين مختلف طبقات المجتمع بتوفيره موارد مالية ثابتة ودائمة لتلبية حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية بهدف تطوير نوعية

[1] - عمورة، جمال، وحمدي، مرنيش، **الزكاة ودورها في تحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق لتنمية المستدامة،)**بحث مقدم لمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة، والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة في جامعة سعد دحلب بالبليدة –الجزائر، 2008م، ص11.

الحياة الإنسانية مع ضرورة الاهتمام بحق الأجيال القادمة في ثروات الأجيال الحاضرة للعيش حياة كريمة، وهو ما يعتبر المضمون والجوهر التي تقوم عليه التنمية المستدامة. فحساب المساواة بين الأزمنة والإنصاف بين الأجيال هو مبدأ ثابت في الوقف الإسلامي كما هو لصيق بالتنمية المستدامة، وهو ما يؤكد مدى تجذر العلاقة بين الوقف والتنمية المستدامة[1].

د- القيام بالأنشطة الاجتماعية المختلفة :تقوم المصارف الإسلامية بالعديد من الأنشطة الاجتماعية بالاستناد إلى مسؤوليتها في التنمية الاجتماعية، مثل: منح الإعانات والمساعدات للمساجد وطلاب العلم، وإصدار الكتب والمراجع والنشرات الإسلامية، والإسهام في الندوات والمؤتمرات الإسلامية، والإسهام في برامج محو الأمية، والإسهام في مواجهة أزمة السكن،

هـ- مراعاة البعد الاجتماعي في التمويل :تتميز المصارف الإسلامية بمراعاة البعد الاجتماعي عند منح التمويل للمشروعات الاستثمارية، وتعطي الأولوية للمشروعات الضرورية التي يحتاجها المجتمع، وتعمل على تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية كافة، وتهتم بتمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة، وتخصص جزءا من استثماراتها في تمويل مشروعات ذات نفع اجتماعي. والمشاركة في برامج حماية البيئة[2]

2- التمكين الاجتماعي لبنك السلام:

- " يسعى المصرف جاهداً لإيجاد الوسائل اللازمة لتقديم العون للمجتمع وتعزيز نوعية حياة كل فرد فيه عبر دعمه للمنظمات الخيرية والمؤسسات التعليمية والصحية والعلمية والثقافية والاجتماعية والرياضية والبيئية.

- يحث مصرف السلام موظفيه للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة وهو بذلك يساهم بصفة شخصية في نهضة المجتمع.

- المصرف ملتزم كذلك يلعب دور في النهوض بصناعة الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية العالمية، وهو بذلك يشارك ويدعم المبادرات المتعلقة بالبحث والتطوير والتعليم والتأهيل المهني وتوحيد النظم واللوائح والشروح الشرعية وتبني المعايير العالمية وأفضل الممارسات الدولية.

- تخصيص مبالغ محددة من الأرباح لتوجيهها للأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع.

---

[1] - ملاوي، أحمد، **دور الوقف في التنمية المستدامة**، ص ،14المؤتمر الثالث للأوقاف. الوقف الإسلامي، اقتصاد وإدارة حضارة، الجامعة الإسلامية (المدينة المنورة)، 2009م، ص .14وصالحي، صالح، وابن عمارة، نوال، **الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف**، (بحث منشور في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،) عدد 2014 ،1م، ص.158-15

[2] - البيطار، منى، وفرحات، منى، **الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية**، (بحث منشور في مجلة الاقتصاد العالمي) https://giem.kantakji.com/article/details/ID/145 .

- تأسيس وقفيات متخصصة يعود ريعها لصالح مشاريع تنمية المجتمعات لضمان استدامة أعمالها وأنشطتها في خدمة المجتمعات.

- تفعيل التعاون بين المصارف الإسلامية ومنظمات المجتمع المدني لتنمية ثقافة المسؤولية المجتمعية بالمصارف وتحقيق أهداف الاستدامة

- وضع أطر وركائز صلبة من أجل دعم مسيرة التنمية في الجزائر وتفعيل الخطط الرامية لخدمة المجتمع من خلال المساهمة في النهضة الصناعية والتجارية والزراعية والعقارية عن طريق برامج التمويل، وبشروط ميسرة، وإيجاد الحلول المناسبة تجاه المجتمع من خلال أنماط التمويل المختلفة "[1].

3- التمكين الاجتماعي لبنك البركة الجزائري:

- إنشاء شركة وقفية للتكوين المهني 2014.

- تقديم هبات للأطفال المعوزين وتقديم مساعدات لـ 33هيئة تنشط في المجال التربوي والنشطة المدعمة من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الاجتماعية المساجد الزوايا والمدارس القرآنية ومنح قروض حسنة وتسيير قروض الزكاة.

- يهدف بنك البركة إلى تحقيق المسؤولية الاجتماعية والاستدامة بشكل أساسي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام مثل الحد من استهلاك الطاقة، وإدارة النفايات، الخ، وتطوير الموارد البشرية من خلال التدريب، وتطوير المهارات الشخصية.

- رعاية ودعم المشاريع التعليمية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة للمحتاجين في المجتمعات المحلية.

- وقد حرص البنك على تطبيق إستراتيجية محددة لتحقيق أهداف طموحة بحلول 2020 حيث:

- تسعى المجموعة إلى خلق 50ألف فرصة عمل في المجتمعات التي تعمل بها.

- التمكين من خلال التعليم، مع تقديم إسهامات مالية سخية للمؤسسات التعليمية العامة والخاصة. ودعم العمل البحثي والعلمي، حيث بلغت هذه المساهمات حوالي 594ألف دولار أمريكي موجه نحو لتعليم 326,288و لتنمية المجتمع 341,61.

- تشجيع الأعمال الفنية والأدبية والعلمية حيث بلغت هذه المساهمات حوالي 588,12 في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية.

[1] - بن عزة إكرام وبلدغم فتحي، المرجع السابق، ص 45 46.

– وقد تم تقديم إسهامات بقيمة 335,6مليون دولار أمريكي فيشكل تمويلات وتبرعات عبر مختلف أنحاء شبكة البركة، ويواصل البرنامج دوره الفعال في التأثير على حياة الآخرين بحيث بلغ إجمالي الوظائف التي تم توفيرها 1535، خلال 2016ويسعى على تحقيق 50000 وظيفة كرؤية استراتيجية 2016-2020." [1]

4- دعم التمويل الاسلامي من طرف السلطات النقدية في الجزائر:

وبعد ان فرضت المصارف الإسلامية نفسها في الصناعة المصرفية الجزائرية وحققت نتائج ايجابية بدأت الدولة الجزائرية تفكر بجدية في هذا المجال المصرفي الجديد ولذلك تم استحداث شبابيك أو نوافذ داخل البنوك الربوية تعمل بصيغة اسلامية وكذا توجيه البنك الوطني الجزائري نحو الصيرفة الإسلامية منذ أوت 2020. وذلك من خلال:

" تعديل قانون النقد والقرض المادة45 (الأمر 03-11المؤرخ في 26 أوت2003) التي تسمح بالتمويل عن طريق التمويل غير التقليدي أي ما يسمى بالقروض التساهمية أو التشاركية وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية بالتشاور مع خبراء ومختصين في الصيرفة الإسلامية، وفقهاء في الشريعة الإسلامية على المذهب السائد في بلدان المغرب العربي، المتمثل في المذهب المالكي بهدف التوفيق بين النظام المالي والبنكي الجزائري الحالي وتقريبه من قواعد المعاملات الإسلامية.

– إعادة النّظر في الانتشار المصرفي والتفتح على الصّيرفة الإسلامية من خلال تحضير البنوك العمومية لإطلاق الخدمات التمويل الإسلامي، من خلال التعديلات في قانون النقد والقرض التي تخص على وجه الخصوص مواده 67 و68 و73 والذي يتوقع منه إذا تم تجسيده بالشكل الجيد أن ينجح في استقطاب نصف أموال السوق الموازية في مدة لا تتجاوز 5سنوات. حيث سمحت الحكومة لثلاثة بنوك عمومية بفتح شبابيك (نوافذ) إسلامية بدءاً من نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، هي بنك "القرض الشعبي الوطني" وبنك "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط" و"بنك التنمية المحلية"، لتنضم بذلك إلى ثلاثة بنوك تعتمد التمويل الإسلامي في الجزائر، على غرار فرع الجزائر لمجموعة "البركة" البحرينية، وفرع "بنك الخليج الجزائر" كويتي، وبنك السلام."[2]

[1] – بن عزة إكرام وبلدغم فتحي، المرجع السابق، ص 47-48.

[2] – بن عزة إكرام وبلدغم فتحي، المرجع السابق، ص 49.

5- التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في الجزائر:

" عدم قناعة حكومة الجزائرية بضرورة وجدوى هذه الصناعة، ومن ثم حمايتها على مستوى البنوك المركزية. فالبنوك الإسلامية بش قيها التنموي والتجاري لا تستطيع أن تنمو وتترعرع إلا في ظل سند قوي من السلطات الاقتصادية والمالية في بلادها، خاصة في مجال التشريعات والقوانين التي تكّون بيئة العمل لتلك البنوك، وفي مجال الدعم المؤسسي واللوجستي.

- محدودية السوق من حيث عددها وحجمها وانتشارها في المناطق الداخلية للجزائر، إلى جانب افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي ومؤسسات وبنية تحتية مساندة.

- غياب أطر تشريعية وقانونية للأدوات النقدية الإسلامية بالنّظام النقدي الجزائري، وصعوبة حصول هذه البنوك على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقا من أن الأحكام المتبنّاة من طرفها، والتي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية لا تجيز لها اللّجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلّباتها عن طريق طريقة التعاقد التي تتعامل على أساسها هذه البنوك مع المؤسسات المالية الكلاسيكية، والتي تتعامل بطريقة الفوائد الربوية "[1] .

[1] - بن عزة إكرام وبلدغم فتحي، المرجع السابق، ص 49-50.

المبحث الثالث: عرض وتحليل النتائج.

من خلال بحثنا تحصلنا على مخرجات لهذه الدراسة، سنقوم بعرضها ومقارنتها بفرضيات البحث.

المطلب الأول: النتائج المتوصل اليها.

من خلال دراستنا لأثر التمويل الاسلامي على التنمية المستدامة ورفاهية الفرد الجزائري توصلنا الى النتائج التالية:

1. ازدادت أهمية البنوك الإسلامية في عالمنا وتضاعف الإقبال على منتجاتها إذ أصبحت تعبر عن مستوى من النضوج والتقدم الإقتصادي، حيث حققت البنوك الإسلامية أرباحاً طائلة في فترة وجيزة، مما شد أنظار الإقتصاديين في كل العالم وزاد الطلب على منتجاتها لتفادي الأزمات المالية العالمية المتكررة.
2. تتعامل المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية التي لا تجيز لها اللجوء الى سوق النقد لتلبية متطلباتها وذلك لفساد العقود المتعامل بها في هذه البنوك التقليدية.
3. تعتمد المصارف الإسلامية على آلية الربح والخسارة بدلا من آلية الفائدة الربوية مما جعلها تلقى قبولا كبيراً عند العازفين على التعامل والإستثمار في البنوك الربوية.
4. تنوع صيغ التمويل الإسلامي يجعل المصارف الإسلامية أكثر ديناميكية من المصارف الربوية، إذ أن كل صيغة من صيغ التمويل مستقلة بذاتها وتهتم بقطاع واحد فقط وعقودها تشمل كل التفاصيل المخصصة للقطاع.
5. تهدف المصارف الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة وبذلك تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع ككل، فتحفظ حق الأجيال الحاضرة وتراعي حق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية والثروات.
6. المصارف الإسلامية لها دور في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي وذلك من خلال قيامها بجمع أموال الزكاة والوقف وتقديم القروض الحسنة والقيام بالعديد من الأنشطة الاجتماعية.
7. التمويل الإسلامي يوفر الأرضية الخصبة لتحقيق كل أهداف التنمية المستدامة، لتوافق مبادئها بأهداف التمويل الإسلامي والمذكورة في قانون تأسيسها.
8. التنمية المستدامة تلبي إحتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بالموارد المخصصة للأجيال القادمة.
9. تسعى التنمية المستدامة لتحقيق رفاهية الأفراد من خلال زيادة الناتج المحلي وبذلك بنمو الاقتصاد الوطني ويرتفع دخل الأفراد إذا تحققت عدالة توزيع الثروة.

10. رفاهية الفرد هي تحصيل حاصل للتنمية الإجتماعية والتي هي في الأساس بعد من أبعاد التنمية المستدامة.

11. دخل الفرد يعتبر ركيزة أساسية ومقياساً يعتمد عليه لقياس رفاهيته، فبارتفاع الدخل يصبح للفرد القدرة على الإدخار الذي يصبح منبعاً لرفاهية أفراد آخرين وذلك عن طريق الحد من البطالة و الفقر.

12. رغم جهود السلطات النقدية في تعزيز أداء البنوك الإسلامية في الجزائر، تجد هذه الأخيرة عقبات في تغطية متطلباتها لأن أحكام الشريعة الإسلامية لا تجيز لها الإقتراض من الأسواق النقدية الحالية التي تفرض في معاملاتها الفائدة الربوية.

13. غياب الأطر التشريعية والقانونية للأدوات النقدية الإسلامية بالنظام النقدي الجزائري.

14. العقود الربوية المتعامل بها مع المؤسسات المالية الكلاسيكية (البنك الجزائري) تبقى عثرة أمام تطور أداء البنوك الإسلامية في الجزائر.

15. غياب المنافسة في سوق المصارف الإسلامي جعل من بعض الصيغ مجمدة ولا يتم التعامل بها.

المطلب الثاني: علاقة النتائج بفرضيات الدراسة.

بعد عرض النتائج التي تم إستخلاصها في المطلب الأول من هذا المبحث، يمكننا إختبار فرضيات الدراسة وهي كتالي:

1- حسب التقارير التي إستخدمناها في قياس مشاركة البنوك الإسلامية ومساهمتها في التنمية المستدامة في الجزائر، والإسهام في تحقيق رفاهية الأفراد، فلا تزال بسيطة كونها حديثة الإستثمار بالجزائر وكذا نقص المنافسة جعل من بعض الصيغ التمويلية مجمدة كصيغة المساقاة والمزارعة، وبالتالي فإن الفرضية الأولى صحيحة.

2- فبتفعيل كل الصيغ التمويلية وخصوصاً المشاركة والمضاربة إلى جانب المساقاة والمزارعة سيزيد الإنتاج الصناعي والزراعي الذي سيرفع من الدخل الوطني الجزائري وبالتالي سيرتفع الدخل الفردي وتتحقق الرفاهية المنشودة، أي أن التنمية المستدامة لم تتحقق بعد، فالفرضية صحيحة أيضاً.

3- لن تتحقق الرفاهية المنشودة إلا بتحقق التنمية المستدامة لإرتباط الرفاهية بالدخل و إرتباط هذا الأخير بالتنمية المستدامة وبذلك تبقى التنمية المستدامة هدفاً وسيطاً لتحقيق الرفاهية والفرضية تؤكد صحتها أيضاً.

من خلال هذه النتائج تأكد للإقتصاديين الجزائريين أنه لا مفر من إعتماد التمويل الإسلامي بكل صيغه للخروج من مستنقع الإقتصاد الربوي الذي أكد فشله وإغراق الإقتصاد الجزائري في دوامة الفساد المالي

لما يوفره من أرضية خصبة تخدم كل أنواعه. فرغم كل الموارد التي تزخر بها الجزائر يعاني أفراد المجتمع من الفقر وضعف القدرة الشرائية.

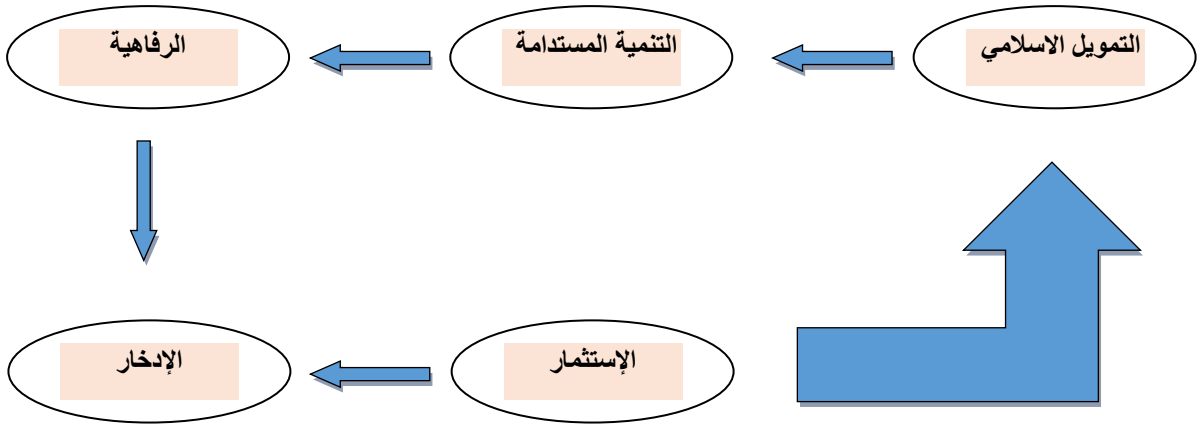

المصدر: إعداد الباحثة.

الخاتمة

من خلال هذا الفصل اتضح لنا أن للتمويل الاسلامي الأثر البالغ في تحقيق التنمية المستدامة التي تحقق بدورها رفاهية الأفراد من خلال ما أسهمت به من تنمية في الاقتصادات التي تبنت هذا النوع من التمويل.

ففي الجزائر حقق التمويل الاسلامي العديد من النتائج الإيجابية والتي لفتت أنظار الاقتصاديين الجزائريين وألهمتهم اعتماده من خلال فتح شبابيك اسلامية في بعض البنوك وتوجيه نشاط البنك الوطني الجزائري لهذه الصيغ من التمويلات.

فرغم كل الجهود المبذولة من قبل السلطات النقدية لدعم هذا التمويل الاسلامي لم يصل إلى الدرجة المرغوبة لوجود الكثير من العقبات التي تحد دون ذلك، وكذا نقص المنافسة التي تؤدي التنوع وإصدار منتجات جديدة في الساحة التمويلية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

في خلاصة بحثنا هذا يمكن القول إن التمويل الاسلامي الذي نادت به الدول غير الاسلامية للخروج من أزماتها المالية المتكررة بات من الضروري أن يطبق في بلاد المسلمين التي تعاني الأمرين في ظل التمويل التقليدي الذي أصبح سنداً لكل أنواع الفساد المالي المنتشر بها.

فتنوع صيغ التمويل الإسلامي خلق ديناميكية كبيرة في مجال المصارف العالمية وحقق أرباحاً كبيرة خلال فترة وجيزة وحول بلدان نامية أو سائرة في طريق النمو إلى بلدان متطورة في وقت قصير أيضاً. فالتنمية المستدامة بكل أبعادها ومبادئها تهدف إلى تحقيق رفاهية الأفراد والحفاظ على الموارد المتاحة واستغلالها بشكل عقلاني ورشيد، فحسب تعريف الامم المتحدة فالتنمية المستدامة هي تعزيز التنمية الاقتصادية وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية..... الخ.

وهي تتوافق مع التمويل الإسلامي من حيث تنوع صيغ التمويل، إذ أن للبعد الاقتصادي صيغه التمويلية وللبعد الاجتماعي صيغه وأساليبه، كما للبعد البيئي صيغتي المساقاة والمزارعة.

فالتنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق رفاهية الأفراد من خلال البعد الاجتماعي الذي يعتبر الانسان مورداً ابداعياً، ينبغي الارتقاء به وتأمين حاجياته.

فاهتمام الجزائر بالتنمية المستدامة دفعها للبحث عن أفضل وسائل لتمويلها، ففتحت حاليا المجال أمام التمويل الإسلامي الذي يعتبر الملجأ الأمن لها والمنفذ الوحيد لتحقيقها.

وبعد تحليل النتائج توصلت إلى:

1- التمويل الإسلامي هو عصب الاقتصاد الرأسمالي، ولكن تأخر الجزائر في اعتماده لتمويل أنشطة وبرامج التنمية المستدامة، أَخَر النمو الاقتصادي بها فلم تلحق بعد مصاف الدول المتطورة رغم ما تزخر به من موارد متنوعة وكثيرة.

2- عدم إشراك التمويل الإسلامي في برامج التنمية في الجزائر جعلها تعتمد أكثر على صيغة المرابحة فأصبحت مجرد بائع للسلع دون المشاركة في التنمية الحقيقية، فلم تحقق أهدافها التنموية بالمقارنة مع ما حققته من أرباح طيلة عملها في الجزائر.

3- إن عدم تحقق التنمية المستدامة لم يتح للفرد الجزائري بالرفاهية المرجوة، فتباطؤ النمو الاقتصادي جعل الجزائر تتخبط في أزمات سياسية واجتماعية.

- **التوصيات:**

بناءً على النتائج التي توصلنا إليها حاولنا وضع بعض الاقتراحات والتوصيات للتحسين من أداء التمويل الإسلامي، وبيان أثره على التنمية المستدامة التي تحقق بدورها رفاهية الأفراد بالجزائر.

1- ضرورة إشراك البنوك الإسلامية في برامج التنمية المستدامة واللجوء إليها في عملية الاستثمار في كل المجالات التنموية كالزراعة والصناعة وغيرها من قطاعات الاقتصادية الحيوية.

2- الإسهام في إنجاح دور المصارف الإسلامية لما لها من أثر كبير في تنشيط عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتفعيلها لعملية الادخار والاستثمار من طرف بعض المستثمرين الذين يعزفون عن التعامل مع البنوك التقليدية.

3- تنظيم العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي الجزائري بما يضمن احترام أحكام وقوانين تأسيس البنوك الإسلامية من حيث عدم التعامل الربوي.

4- التحول من صيغتي المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك إلى المضاربة والمشاركة اللذان يضفيان طابعاً جديداً في الاستثمار وتكوين رجال أعمال انطلاقا من رؤوس أموال معقولة.

5- تفعيل صيغتي المساقاة والمزارعة لأن الجزائر تملك موارد طبيعية ستمكنها من التقدم في المجال الزراعي ثم الصناعي، كخصوبة الأرض وتوفر المياه إلا أن صيغة امتلاك الأراضي بالجزائر تحول دون ذلك، بالإضافة إلى تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة عن طريق تفعيل هاتين الصيغتين.

6- تعزيز مكانة المصارف الإسلامية في المجتمع الجزائري وإعطائها الثقة في جمع واستثمار أموال الزكاة والوقف وتوزيعها للمستحقين، بحيث تستثمر في مشاريع تملك للفقراء فتقضي بذلك على الفقر نهائيا مصداقاً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿إذا أعطيت فأغني﴾.

7- رفع أجور المستخدمين بما يضمن تحقيق كرامة الأفراد ويمحو الفقر عن طريق التكافل والتضامن الاجتماعي.

8- إعطاء الأولية لتمويل المشروعات التي يحتاجها المجتمع، وتمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة.

أفاق الدراسة:

تبين لنا من خلال الدراسة أن هناك جوانب عديدة تستحق أن تحظى بالبحث وتكون مواضيع جديدة:

1. أثر صيغة الاجارة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. أثر صيغة المساقاة والمزارعة في تطوير الجانب الزراعي بالجزائر.
3. أثر صيغ التمويل الإسلامي على أبعاد التنمية المستدامة.

قـــائمة المصـــادر والمـــراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1–د، صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع– الاردن–

2– محمود حسين الوادي، ابراهيم محمد خريس، حسين محمد سمحان، كمال محمد رزيق، أمجد سالم لطايفة، الاقتصاد الاسلامي، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية–جامعة الزرقاء الخاصة.دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010.

3–د، عبد الله إبراهيم نزال، محمود حسين الوادي، الخدمات في المصاريف الإسلامية (آليات تطوير عملياتها).

المذكرات:

مذكرة ماستر اكاديمي، بحري حليمة، دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الفقر في الجزائر خلال 2000–2017،جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم الجزائر 2019 ص6.

. https://www.memoireonline.com/11/12/6460/m_La–finance–islamique–evolution–et perspectives2.htmle

البحوث:

1- العيد، فراجتية، ومهديد، فاطمة الزهراء، **أهمية الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر(دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية المسلية،)** (بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة، والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب بالبليدة – الجزائر، 2008م، ص6.

2- عمورة، جمال، وحمدي، مرنيش، **الزكاة ودورها في تحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق لتنمية المستدامة،)**بحث مقدم لمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة، والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة في جامعة سعد دحلب بالبليدة –الجزائر، 2008م، ص11

المجلات:

1– بن عزة إكرام وبلدغم فتحي، أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية –دراسة تحليلة على مصرف السلام والبركة في الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 09، مستغانم–الجزائر–، 2019/03/06.

2–د، أحمد عمر بابيكر جامعة الخرطوم، نظرية الرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ودور الزكاة في مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، حامعة الوادي.

4– الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر: واقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 16، ورقلة–الجزائر–،01–06–2016.

5- البيطار، منى، وفرحات، منى، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، (بحث منشور في مجلة الاقتصاد العالمي).
https://giem.kantakji.com/article/details/ID/145

المداخلات:

1-رويدة أيوب المنشي، مآب معاوية ناشف، مقدمة لمؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، المنعقد في كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية-نابلس-، ورقة رعنوان دور المصاريف الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة.

2- لحليح، الطيب، **التمويل الاسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن مداخلة الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموار المتاحة، ص.

3- ملاوي، أحمد، **دور الوقف في التنمية المستدامة**، ص ،14المؤتمر الثالث للأوقاف. الوقف الإسلامي، اقتصاد وإدارة حضارة، الجامعة الإسلامية (المدينة المنورة)، 2009م، ص14 .

المواقع الرسمية:

التقارير:

1-تقرير مصرف السلام وبنك البركة.

2-الديوان الوطني للإحصئيات الشغل والبطالة للسنوات 2010 و2014.

3-تقرير بنك السلام الجزائري 2017.

4- تقرير بنك السلام الجزائري 2018.

5- البنك الدولي(MEM-oct 2017-algerai-ara)

المواقع الالكترونية:

1- www.mf.gov.dz/article/48/zoom-sur-les chifres-/154/taux d'inflation.html-date de consultation 20/05/2020.

2- https://www.memoireonline.com/11/12/6460/m_La-finance-islamique-evolution-et perspectives2.htmle.

3- البيطار، منى، وفرحات، منى، **الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية**، (بحث منشور

4- المصارف الإسلامية.(بحث منشور في مجلة الاقتصاد العالمي) .
https://giem.kantakji.com/article/details/ID/145

الملخص:

اشتملت الدراسة على أثر التمويل الإسلامي على التنمية المستدامة ورفاهية الفرد في الجزائر، ولقد انتهجنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في إجراء الدراسة.

لقد تمثلت الفرضيات أن البنوك الإسلامية تساهم بشكل بسيط في التنمية المستدامة ولم تحقق الرفاهية للفرد الجزائري لوجود عقبات أمام ـ إنجاح دور المصارف الإسلامية كانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي الذي يزيد من تباطؤه منذ سنة 2017.

وأهم التوصيات هي ضرورة إشراك التمويل الإسلامي في تمويل برامج التنمية المستدامة وتفعيل كل صيغة المجمدة لزيادة الناتج المحلي في كل القطاعات.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، التنمية المستدامة، الرفاهية.

Abstract:

The study included the impact of Islamic finance on sustainable development and individual well-being in Algeria, and we followed a descriptive and analytical approach in conducting the study.

The assumptions were that Islamic banks contribute little to sustainable development and do not achieve prosperity for the Algerian individual Because there are obstacles to the success of the role of Islamic banks, and this has been reflected in the economic growth that has been slowing down since 2017.

The most important recommendations are the necessity of involving Islamic finance in financing sustainable development programs and activating all frozen formulas to increase GDP in all sectors.

Key words: Islamic finance, sustainable development, luxury.